تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية خلال القرنين ١٩ و ٢٠ (*)

أ.د. إبراهيم عبد المجيد محمد محمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة المنصورة

الملخص

بدأت العلاقات بين عمان وفرنسا عن طريق التبادل التجاري بين الجانبين من خلال جزيرة موريشيوس، والسلطان أحمد بن سعيد هو الذى بدأ هذه العلاقة، وكان حريصاً على توثيقها لمواجهة الخطر الإنجليزي والهولندي، وقد ظل السلاطين العمانيون من خلفاء أحمد بن سعيد حريصين على إقامة علاقات متكافئة مع فرنسا، لكن لم تلق هذه العلاقات العمانية الفرنسية قبولاً من بريطانيا.

ومن الجدير بالذكر أن ملامح تجارة الرقيق الفرنسية في سلطنة عمان بدأت تظهر بعد أن عقد السلطان سعيد أولى معاهداته مع حكومة الهند البريطانية لمنع تجارة الرقيق مع الدول النصرانية في عام ١٨٢٢م، ومنذ ذلك الوقت لجأ كثير من أصحاب السفن العمانية العاملة في هذا المجال إلى رفع العلم الفرنسي على سفنهم لتتجنب التفتيش من قبل سفن الأسطول البريطاني.

بعد عقد معاهدة الصداقة والتبادل التجاري بين ملك فرنسا وسلطان عمان في نوفمبر سنة ١٨٤٤م، انتعشت تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسي بعد أن ضمن الفرنسيون إعفاء رعاياهم ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة.

وكان أهالي صور العمانية يتزيدون في استخدامهم للعلم الفرنسي، بل بلغ الأمر أن أصبح في شكل انتهاك لكرامة واستقلال عمان.

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٥، العدد السادس والستون.**

Synopsis of The Slavery Trade in the Omani-French Relations During the 19th Cen and 20th Cen.

Abstract

The relation between Oman and France started via commercial exchange through Mauritius island. Sultan Ahmed Ibn Sayed who started this relation and he was eager to document it to face the English- Dutch danger. The Omani successors of Ahmed Ibn Sayed were keen to establish an equal relation with France. But this Omani-French relation was not accepted by Britain.

It worth notice that the features of slavery French trade in Oman Sultanate started to appear after Sultan Sayed made his first agreement with the British government of India to prevent slavery trade from the Christian countries in 1822. Since then, many of Omani shipowners who work in this field raised the French flag to avoid inspection from the British fleet.

After signing the friendship and commercial exchange agreement between France and Oman Sultan in November1844, slavery trade flourished under the French flag after securing exemption of her nationals and those who work for them from inspection and trial.

The people of Omani Sur were exceeding in the usage of the French Flag that it became a sort of violation of dignity and independence of Oman.

المقدمة

يقدم هذا البحث –وعنوانه "تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في القرنين ١٩ و ٢٠"– صورة متكاملة لقضية مهمة من قضايا الإنسانية في منطقة ظلت فيها حقوق الإنسان مهضومة قروناً طويلة.

وفى الحقيقة أن تجارة الرقيق في شرق أفريقيا تسبق تجارة الرقيق في

المحيط الأطلسي بوقت طويل، وهى التي كان يمارسها على وجه التحديد العرب المسلمون، وعلى خلاف تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي، تلك التي جذبت اهتمام العلماء والكتاب فإن تجارة الرقيق في المحيط الهندي لم تنل نفس الاهتمام، ومن بين ذلك حقيقة أن تجارة الرقيق في شرق أفريقيا لم تصل في حد ضخامتها والامتهان بها مثلما حدث في غرب أفريقيا، فمعظم العرب كانوا تجاراً بسطاءً، كانت تجارتهم عادة في سلع مثل العاج والتوابل وجلود الحيوانات المدبوغة، وغيرها من السلع التي كانت تفوق التجارة في البشر.

علاوة على ذلك فتشتت الرقيق الأفارقة في عالم الشرق كان غالباً في مناطق متفرقة في آسيا، على إمتداد البحر الأحمر والخليج الفارسي والهند، وكان يوجد قليل جداً من السماسرة، لكن لم يظهر منهم أحد مثلما كان على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن معظم تجارة الرقيق في آسيا كانت قليلة، وكانت تُمارس على أساس شخصي، وكان من النادر أن توجد سجلات حول ذلك لأن هؤلاء الذين مارسوها سراً تجنبوا أن يحتفظوا بأية سجلات حول تجارتهم.

وأما الطرف الثاني في العلاقات العمانية الفرنسية وهو فرنسا فقد وجهت اهتمامها لعمان منذ وقت مبكر لأن الأخيرة تتمتع بموقع استراتيجي مهم على رأس الطريق بين بومبي والخليج العربي، فأصبحت بذلك مركز جذب اتجهت إليه أنظار كل من إنجلترا وفرنسا أملاً في الحصول على مركز أفضلية.

لقد كان أساس العلاقة بين سلطنة عمان وفرنسا هو الإتجار مع جزيرة موريشيوس، وكان الإمام أحمد بن سعيد أول الحكام البوسعيديين الذى اكتشف نفع الصداقة الفرنسية، إلا أن العلاقات كانت محدودة بسبب سيطرة الإنجليز على تجارة الخليج العربي من خلال مراكزهم في بوشهر والبصرة.

ويمكن القول بأن العلاقات العمانية الفرنسية في مجملها لم تكن

تتسم بالانسجام والوئام، وتعرضت على مدى قرنين إلى كثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار، وتراوحت ما بين التوجس والحذر والعداء السافر أحياناً، وبين التهدئة والمسايرة وتنمية العلاقات التجارية، والترحيب بتعيين القناصل الفرنسيين في عمان في أحيان أخرى.

بدأت تظهر ملامح تجارة الرقيق الفرنسية في سلطنة عمان بعد أن عقد السلطان سعيد أولى معاهداته مع حكومة الهند البريطانية لمنع تجارة الرقيق مع الدول النصرانية في عام ١٨٢٢م، ومنذ ذلك الوقت لجأ كثير من أصحاب السفن العمانية العاملة في هذا المجال إلى رفع العلم الفرنسي على سفنهم لتتجنب التفتيش من قبل سفن الأسطول البريطاني.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى تمهيد وخمسة عناصر علاوة على الخاتمة وقائمة المصادر، أما التمهيد فيوضح بداية الصلة ما بين عمان وفرنسا في القرن الثامن عشر عن طريق التبادل التجاري بين الجانبين من خلال جزيرة موريشيوس، ويتناول العنصر الأول تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان، وأما العنصر الثاني فيدرس دور تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السيد ماجد ابن سعيد، وأما العنصر الثالث فيدرس دور تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السيد ثويني بن سعيد، ويعالج العنصر الرابع هذه العلاقات في عهد السيد تركى بن سعيد، أما العنصر الخامس والأخير فيتناول هذه العلاقات في عهد السيد فيصل بن تركى.

وقد أنهيت البحث بخاتمة سجلت فيها ما توصلت إليه من نتائج مهمة لهذه الدراسة، واعتمدت في معالجة هذا البحث على مجموعة من وثائق وزارة الخارجية والهند البريطانية، علاوة على مجموعة من المراجع والدوريات العربية والأجنبية.

تمهيد:

بدأت الصلة بين فرنسا ومنطقة شرق أفريقيا منذ أن بدأ الفرنسيون يوجهون اهتماماتهم لاستغلال موارد المنطقة في القرن الثامن عشر الميلادي، ولذا يمكن اعتبار فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى التي كان لها تطلعات واتصالات بالمنطقة بعد طرد البرتغاليين من ممبسا(١)، وبدأت العلاقات بين العمانيين والفرنسيين عن طريق التبادل التجاري بين الجانبين من خلال جزيرة موريشيوس، ويُعد السلطان أحمد بن سعيد هو الذى بدأ هذه العلاقة(٢)، عن طريق إرسال الهدايا إلى حاكم موريشيوس الفرنسي، وكان السلطان العماني حريصاً على توثيق علاقاته مع فرنسا لمواجهة الخطر الإنجليزي والهولندي الذى كان يهدد بلاده في القرن الثامن عشر(٣)، على الرغم من القرصنة البحرية التي كان يقوم بها بعض المغامرين الفرنسيين في مياه المحيط الهندي وبحر العرب(٤).

وقد ظل السلاطين العمانيون حريصين على إقامة علاقات متكافئة مع فرنسا، لكن لم تلق العلاقات بينهما قبولاً من بريطانيا الأمر الذى دفع المسئولين البريطانيين إلى أن يرسلوا المقيم البريطاني في بوشهر إلى سلطان مسقط للعمل على عقد معاهدة تستهدف القضاء على النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج العربي بشكل عام وحماية المصالح البريطانية(٥)، وتم عقد هذه المعاهدة في أكتوبر ١٧٩٨م، وقد أصبحت عمان بذلك خاضعة للرقابة البريطانية(٦)، بل أن هذه المعاهدة تُعد ضربة قوية للمصالح الفرنسية في المنطقة، وهذا ما دفع بالفرنسيين للاتصال من جديد بسلطان عمان، ولما ساور البريطانيين الشك بعثوا إلى مسقط أحد مسئوليهم ليقف على مدى علاقة مسقط بالفرنسيين(٧)، ووقع هذا المسئول البريطاني اتفاقية في عام ١٨٠٠م تأكيداً لمعاهدة ١٧٩٨م، ورغم ذلك ظلت العلاقات مع بريطانيا خلال العشر سنوات التالية ضعيفة إلى حد ما(٨).

تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد ابن سلطان:

نشطت الاتصالات بين عمان وفرنسا خلال الفترة ما بين عامي ١٨٠١ و١٨٠٦م، حيث حاول الفرنسيون استعادة مركزهم في منطقة الشرق، فحاولوا فتح وكالة أو قنصلية في مسقط، غير أنهم لم ينجحوا في ذلك[٩]، واستمر الوضع كذلك حتى وصل السلطان سعيد بن سلطان إلى الحكم في عام ١٨٠٦م في وقت ازدادت فيه حدة المنافسة بين بريطانيا وفرنسا حول عمان[١٠].

وقد عمل السلطان سعيد منذ بداية حكمه على تنمية العلاقات التجارية بينه وبين فرنسا من خلال عقد المعاهدات، وكانت أول معاهدة سنة ١٨٠٧م[١١]، وكان ديكان يرى أن هذه المعاهدة ستؤدى إلى ازدياد قوة الأسطول التجاري العماني وبالتالي منافسة الأسطول التجاري البريطاني في نقل البضائع بين الخليج العربي والهند، كما إنها ستوفر العدد الكافي من الرقيق من ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية للعمل في المستعمرات الفرنسية خاصة بعد أن قام البريطانيون بمنع الفرنسيين من استيراد الرقيق من موزمبيق[١٢]، ولكن الحكومة الفرنسية رغم هذه المبررات لم تصدق على المعاهدة تمسكاً بقوانين الحصار القاري الذى يستهدف تحطيم الاقتصاد البريطاني[١٣]، وذلك من خلال إغلاق جميع الموانئ الخاضعة لفرنسا في المحيط الهندي في وجه السفن البريطانية، وسفن الدول الأخرى التي تتعامل مع بريطانيا أو مع المستعمرات البريطانية، وعلى رأس هذه الدول عمان التي ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع المستعمرات البريطانية وخاصة الهند[١٤].

والواقع أن ملامح تجارة الرقيق الفرنسية في سلطنة عمان بدأت تظهر اعتباراً من عام ١٨٢٤م، أي بعد أن عقد السلطان سعيد أولى

معاهداته مع حكومة الهند البريطانية لمنع تجارة الرقيق مع الدول النصرانية في عام ١٨٢٢م، وذلك حينما كتب أحد المسئولين الفرنسيين رسالة إلى السلطان سعيد في سبتمبر ١٨٢٤م، يطلب فيها أن يكون لفرنسا امتيازات تجارية في القسم الأفريقي من سلطنة عمان وتسهيل وصول الفرنسيين إلى زنجبار للعمل في الزراعة(١٥)، وأن يكون للفرنسيين الحق في استخدام الأرقاء للعمل في مزارعهم، وأن يصدر هؤلاء الأرقاء إلى خارج ممتلكات السلطان سعيد اذا أراد الفرنسيون ذلك(١٦).

ولكن السلطان سعيد منع الفرنسيين من تجارة الرقيق في ممتلكاته تنفيذاً لمعاهدة مورسبي (Moresby) ١٨٢٢م(١٧)، فقد كان يدرك أن مصلحته التي يرجوها من البريطانيين تفوق ما يعود على بلاده من التجارة مع الفرنسيين، وعلى كل حال فقد استمر الفرنسيون في محاولاتهم لإيجاد نوع من النفوذ في ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية(١٨).

وبسبب إخفاق فرنسا في فتح قنصلية لها في زنجبار حاولت في تلك الفترة اتباع سياسة انتقامية ضد السلطان سعيد، فعملت على تحريض زعماء القبائل الأفريقية للثورة ضده وذلك بسبب الخسائر الفادحة التي مُنيت بها هذه القبائل بسبب تعاون السلطان سعيد مع البريطانيين في مكافحتهم لتجارة الرقيق، ومنذ أن بدأ السلطان سعيد بتوقيع معاهدات منع تجارة الرقيق مع حكومة الهند البريطانية لجأ كثير من أصحاب السفن العمانية العاملة في هذا المجال إلى رفع العلم الفرنسي على سفنهم لتتجنب التفتيش من قبل سفن الأسطول البريطاني(١٩).

وحينما نقل السلطان سعيد عاصمته إلى زنجبار نقلت الحكومة البريطانية قنصلها من مسقط إلى زنجبار في عام ١٨٤٠م لمراقبة النشاط الفرنسي المتزايد في شرق أفريقيا(٢٠)، وكان من ملامح هذا النشاط بين عامي ١٨٤٠ و١٨٤٣م أن استولى الفرنسيون على جزيرة نوصى بي (Nossi Bi) كما احتلوا جزيرة مايوت (Mayotte) إحدى جزر القمر(٢١)، وذلك بسبب

اهتمام الفرنسيين بتجارة شرق أفريقيا وخاصة تجارة الرقيق التي هي بأمس الحاجة إليها، وعلى الرغم من عدم وجود ممثل قنصلي لفرنسا في زنجبار، إلا أن العلاقات التجارية استمرت قائمة بين جزيرة البوربون الفرنسية وزنجبار، وقد أبرم السلطان سعيد اتفاقية مع حاكم مستعمرة البوربون الفرنسية في عام ١٨٤٠م، سمح فيها للفرنسيين بشراء الأرقاء وتشغيلهم في المزارع التي يقوم عليها الفرنسيون في زنجبار(٢٢).

ومن هذا المنطلق سعى الفرنسيون من جديد للحصول على الأرقاء من زنجبار، خاصة بعد أن قررت الحكومة البريطانية منع هجرة الهنود إلى المستعمرات غير البريطانية وذلك في عام ١٨٤١م، فلجأ الفرنسيون إلى ما يسمى بنظام العمال الأحرار للحصول على الأرقاء للعمل في مستعمراتهم(٢٣).

وطبقا لرأى هامرتون (Hamerton) فإن طريقة الحصول على هذا النوع من الرقيق كانت أن يتحدث الفرنسي إلى السمسار أو صاحب الرقيق بقوله: "أنه يريد هذا الفرد من الرقيق، وكم يريد من المال ليسلمه هذا الرجل أو هؤلاء الرجال أحراراً، ويدفع الفرنسي المال ثم يأخذ الرقيق أمام القاضي حيث يقف مالك الرقيق، ويطلب الأخير إعطاء هؤلاء الأرقاء شهادة إعتاق، ويتسلم الفرنسي هؤلاء الأرقاء بصفتهم عمالاً أحراراً، ويرسلهم إلى جزر البوربون أو أي مكان آخر حيث يعملون لمدة خمس سنوات أو المدة التي يشترطها الفرنسي، وبعدها يصبح الرجل حراً أن يعمل في أي مكان يشاء، وخلال فترة خدمته يتقاضى الرقيق المحرر دولارين عن كل شهر، وله الحق في تموين غذائي، ولقد أشار السيد سعيد أنه في حالة عدم موافقته للفرنسي أن يحصل على عمالة حسب طلبه سوف تجبره حكومة فرنسا أن يفعل ذلك، وأجاب جلالته على ذلك أنه لا يستطيع مقاومة القوة الفرنسية، لكن الحكومة التي عقد معها الاتفاق بشأن منع تجارة الرقيق في بلاده لكل الأوروبيين سوف تتصدى للفرنسيين وتمنعهم من شراء الرقيق من بلاده(٢٤).

وقد قام الضابط الفرنسي ليموف ديكاردودال (Lemauff Dekerdudal) خلال عام ١٨٤٣م برحلات عديدة إلى زنجبار لعقد اتفاقية مع السلطان سعيد لهذا الهدف، فتم له ذلك في شهر أبريل من العام نفسه، إلا أن سعيد طلب تحديد المدة التي يجوز خلالها للمزارع الفرنسي استخدام الرقيق بعشرة أعوام يعود بعدها إلى بلاده[٢٥]، واحتوت هذه الاتفاقية على ثمان مواد تتعلق بتشغيل الأرقاء المصدرين من زنجبار إلى مستعمرة البوربون الفرنسية، إلا أن السلطان سعيد لم يلبث أن أبدى تحفظه على المادة الخامسة من هذه الاتفاقية التي تسمح للفرنسيين بتصدير الأرقاء من زنجبار تحت نظام العمال الأحرار خشية من أن يؤدى تصدير الأرقاء من زنجبار إلى إلحاق الضرر بالعمل داخل المزارع في بلاده، وأن يفهم من ذلك السماح بتصدير الأرقاء من ممتلكاته[٢٦].

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية تناقض المعاهدات التي أبرمها السلطان سعيد مع البريطانيين في عام ١٨٢٢م والتي تعهد فيها بمنع تصدير الأرقاء من السواحل الأفريقية الواقعة تحت نفوذه إلى البلاد النصرانية[٢٧].

لذا رأى السلطان سعيد أن تنشيط التبادل التجاري بشكل عام مع فرنسا لا يتم إلا بعقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية على غرار المعاهدات التي وقعها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً على ذلك طلب من الضابط الفرنسي البحري ليموف ديكاردودال في عام ١٨٤٣م أن ترسل الحكومة الفرنسية مندوباً لعقد معاهدة مع السلطنة[٢٨]، فكُلف رومين دي فوسي (Romain de fosses) قائد القاعدة البحرية في مستعمرة البوربون الفرنسية بإبرام معاهدة صداقة وتبادل تجارى بين ملك فرنسا وسلطان عمان في نوفمبر ١٨٤٤م[٢٩]، والتي حصلت فرنسا بموجبها على عدة امتيازات تمثلت بضمان حرية التبادل التجاري وحرية الأشخاص في التنقل في ممتلكات السيد سعيد بدون عوائق، ومعاملة الطرفين بعضهما البعض بمبدأ الشعوب الأولى بالرعاية والحفاظ على الممتلكات الفرنسية من المصادرة،

وحق الفرنسيين في إنشاء مخازن تجارية وكذلك إعفاء الرعايا الفرنسيين والعاملين في خدمتهم من التوقيف والتفتيش والمحاكمة أمام المحاكم المحلية(٣٠).

وتُعد هذه المعاهدة أهم نجاح دبلوماسي فرنسي حيث حصلت فرنسا على معاملة الأمة الأكثر حظوة، واعتُمد قنصل لها بزنجبار، وكذلك وُضعت فرنسا على قدم المساواة مع بريطانيا في عمان نظرياً، وأخيراً أصبحت هذه المعاهدة المرجع الرئيسي في العلاقات العمانية الفرنسية(٣١).

وتُعد معاهدة سنة ١٨٤٤م نصراً للسياسة الفرنسية في شرق أفريقيا في تلك الفترة(٣٢)، فقد انتعشت تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسي بعد أن ضمن الفرنسيون إعفاء رعاياهم ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة، ولهذا أقبل أكثر تجار الرقيق في المنطقة إلى الفرنسيين وطلبوا حمايتهم عن طريق رفع العلم الفرنسي على مراكبهم الشراعية، وحمل وثائق تثبت أنهم من العاملين في خدمة الفرنسيين(٣٣)، لذلك فقد ازدهرت التجارة واتسعت ولم تستطع صرامة معاهدة ١٨٤٥م مكافحتها والقضاء عليها(٣٤).

ولم يبد السكان في زنجبار أية معارضة للوجود الفرنسي بل على العكس فقد رحبوا به، وتمنوا أن تأخذ فرنسا مكانة بريطانيا التي يُنظر إليها بأنها تمارس نفوذاً غير مرغوب فيه على السلطان وتتدخل بشكل مفرط في تجارة الرقيق؛ فتجار الرقيق منهم رأوا في فرنسا عاملاً مساعداً في تسهيل تصدير الرقيق دون التعرض للتفتيش هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنهم يتطلعون إلى أن يكون هناك نوع من التوازن السياسي بين القوى الخارجية ذات الصلة بالسلطنة، وعلى الرغم من الامتيازات التي حصل عليها الفرنسيون بموجب معاهدة ١٨٤٤م، إلا إنهم لم يتوقفوا عن نقل الأرقاء خلسة تحت نظام العمال الأحرار(٣٥).

كانت الحكومة الفرنسية تفند الادعاءات البريطانية حول استخدام

علمها في تجارة الرقيق من قبل السكان المحليين، وقد تأكد ذلك فعلاً لبريطانيا بعد احتجاز الوكيل السياسي البريطاني في مسقط سفينتين من صور تحملان العلم الفرنسي وهما محملتين بشحنة من الرقيق، وأثار هذا الاحتجاز نائب القنصل الفرنسي الذى طالب بإطلاق سراح السفن، وفعلاً تم تسليم السفن إلى أصحابها مع الحمولة التي كانت عليها(٣٦).

وكانت معاهدة ١٨٤٤م العمانية الفرنسية تبيح حيازة الممتلكات للشركات الفرنسية والأفراد، فكانت فرنسا تمنح بعض التجار العرب إجازات برفع العلم الفرنسي على سفنهم للتخلص من رقابة البريطانيين وأعمال التفتيش التي كانوا يقومون بها في الخليج العربي بحجة محاربة تجارة الرقيق، حيث أن المعاهدة العمانية الفرنسية لعام ١٨٤٤م كانت تنص على إعفاء الرعايا الفرنسيين ومن يشتغل في خدمتهم –حتى أثناء وجودهم في أرض السلطنة– من التوقيف والتفتيش والمحاكمة أمام المحاكم المحلية، أما البريطانيون فكانوا يقدمون المساعدات المالية إلى سلطان مسقط لضمان ولائه وكذلك تحريضه ضد الفرنسيين(٣٧).

وأخذت الطرادات البريطانية وسفن البحرية الملكية بل وحتى سفن شركة الهند الشرقية تصول وتجول في المحيط الهندي والخليج العربي وتقوم بحجز وتفتيش ومصادرة السفن التي تشتبه بأنها متورطة في الإتجار بالرقيق(٣٨).

وإذا كانت إمارات الساحل العماني قد استسلمت لإجراءات التفتيش البريطانية، فإن فرنسا وفارس والدولة العثمانية قد قاومت التدخل البريطاني لما ينطوي عليه من انتهاك لسيادتهم وتنفرد بالسيطرة على الخليج(٣٩)، وعليه عارضت فرنسا مبدأ التفتيش البحري ورفضت أن تشترك مع بريطانيا في تطبيقه حتى لا تُطالب هي الأخرى بالرضوخ له(٤٠)، وكثيراً ما كانت فرنسا تمنح سفن أهل عمان وغيرها من السفن الرافضة للهيمنة

البريطانية، الأعلام الفرنسية لترفعها فوق سفنها تحدياً للنفوذ والسيطرة البريطانية من جهة وتحاشياً للمطاردة والتفتيش والمصادرة من جهة أخرى(٤١).

وهكذا ظهر العلم الفرنسي لأول مرة فوق مؤخرة السفن العربية وتم إصدار الرخص الملاحية الأولى، وتعود أقدم وثيقة متعلقة بفرنسة تلك السفن إلى عام ١٨٤٥م(٤٢).

وفضلاً عن ذلك فقد مارس الفرنسيون تجارة الرقيق بنشاط كبير في ساحل أفريقيا الشرقي، وبلغ بهم الأمر أنهم عينوا وكلاء لهم على طول الساحل وفى زنجبار أيضاً، وبينما كانت الطرادات البريطانية تقوم بدوريات الحراسة في مياه أفريقيا الشرقية لمنع المراكب العربية من نقل الرقيق إلى موانى آسيا الجنوبية، كانت السفن الفرنسية ترسوا على الساحل لتحمي تجار الرقيق الفرنسيين من التعرض للمضايقات(٤٣).

اكتسب بعض أصحاب السفن العمانية حقوق الرعايا الفرنسيين عملاً بالقرار الذى اتخذه حاكم جزيرة مايوت التابعة لفرنسا بتاريخ الخامس من فبراير ١٨٤٦م الذى سمح لربابنة السفن العمانية الذين يمتلكون مؤسسة في إحدى مستعمرات الجمهورية الفرنسية تسجيل سفنهم ورفع العلم الفرنسي وكانت هذه القضية محل خلاف بين إنجلترا وفرنسا التي أوجدت من خلال هذا الإجراء ورقة ضغط قد تستعملها في صراع النفوذ بين القوتين العظميتين(٤٤).

بالإضافة إلى الهدف الاستراتيجي الكامن من وراء هذا الإجراء كان الفرنسيون يأملون من خلاله تنمية المبادلات التجارية بين ممتلكاتهم في المحيط الهندي وعمان، وقد كانت هذه الحقوق تمنح لمدة عام واحد بحيث يمكن لممثلي فرنسا القيام بمراقبة نشاط هذه السفن بين الحين والآخر، وقد تضاعف عدد السفن العمانية المتمتعة بهذا الامتياز في ظرف نصف قرن،

وكـان أغلبها مـن ميناء صـور الواقـع على بعد ٢٥٠ كم إلى الجنوب من مسقط، مما جعل هذا الميناء رأس جسر للنفوذ الفرنسي في المنطقة بشكل أثار مخاوف السلطان والإنجليز على حد سواء، وبالإضافة إلى تركزهم في نقطة معينة كان أصحاب السفن الحاصلون على شهادة الاعتماد الفرنسية بفضل نشاطهم التجاري يشكلون قوة اقتصادية لا يستهان بها، حيث وصفهم بروني ميلون (Brunet Millon) بأنهم يحتلون في عمان –بفضل عدد سفنهم– المكانـة التجارية الأولى، فهم الملاحون الكبار وتجار البحر الرئيسيون في المحيط الهندي، بحيث لا توجد محطة على الساحل الأفريقي أو الخليج لا يظهر فيها العلم الفرنسي الذى تحمله سفنهم وعلى الرغم مما في هـذه العبارات من مبالغة لكون عدد أصحاب هذه السفن ذوى الأصول العمـانية لا يتجاوز الثلاثين، إلا أن الفرنسيين كانوا يمتلكون من خلالهم وسيلة تأثير لا تستطيع بريطانيا العظمى غض النظر عنها لفترة طويلة[٤٥].

ففي الوقت الذى كان أوتافي (Ottavi)[٤٦] يعد فيه أصحاب السفن يتمتعون بحماية الجمهورية الفرنسية، وأن ذلك من صلب مهمته، كان الإنجليز يرون أن جوهر المشكلة هو وجود جماعة من الأشخاص المحميين من طرف فرنسا يمكن أن يتخذهم القنصل الفرنسي ذريعة لترسيخ نفوذ بلده ويشكلون منافسين للتجار الهنود المعروفين بالبانيان (Banians) المقيمين بالموانى العمانية والمرتبطين بمصالح الشركات الإنجليزية[٤٧].

وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى التهديد باستخدام القوة للحصول على الرقيق، ففي عام ١٨٥٣م قام الأميرال الفرنسي لاجير(La Guerre) القائد الأعلى للفرقة العسكرية البحرية في مستعمرة البوربون والهند الصينية على ظهر سفينته الحربية جان دارك (Jeanne d'arc) بزيارة إلى زنجبار والتقى مع السلطان سعيد عدة مرات بمشاركة القنصل الفرنسي في زنجبار بيلينـي (Beligny)، وحاول المسئولان الفرنسيان أخذ موافقة السلطان العماني على الحصول على الأرقاء تحت نظام العمال الأحرار، وهدداه بأنه إذا لم

يوافق على أن يحصل السماسرة الفرنسيون على العمال كما يشاؤون فإن الحكومة الفرنسية قد تجبره على الإذعان لهذا الأمر(٤٨).

ورد السلطان سعيد على ذلك بأنه لا يملك القوة الكافية للصمود أمام التهديدات الفرنسية، ولكن الحكومة البريطانية التي ارتبط معها بمعاهدة تمنع تصدير الأرقاء إلى البلاد النصرانية قد تمنع فرنسا من أخذ الرقيق من بلاده، ولكن الأميرال الفرنسي ذكر للسلطان سعيد أنه إذا لم يتمكن الفرنسيون من الحصول على العمال من زنجبار كما يشاؤون؛ فإن السفن الفرنسية ستذهب إلى المقاطعات العمانية الأخرى في سواحل شرق أفريقيا لتحصل على بقيتها من هناك تحت حماية السفن الحربية الفرنسية فما كان من السلطان سعيد إلا أن قال: لقد قلت لكم بأنه إذا ما هددتموني باستخدام القوة فإني لا أقدر على المقاومة ولكني لا أوافق(٤٩).

وعلى الرغم من رفض السلطان سعيد لهذه التهديدات ومقاومته للضغوط الفرنسية إلا أن الفرنسيين واصلوا متاجرتهم بالرقيق؛ ففي شهر ديسمبر ١٨٥٤م وصلت سفينة حربية فرنسية تدعي بانثير (Panther) إلى القسم الأفريقي من السلطنة العمانية، قادمة من البوربون وأبحرت بعد شهر تقريبا وعلى متنها ١٧٠ من الأرقاء تم شراؤهم وإعتاقهم حسب نظام العمال الأحرار، ثم جاءت سفينة أخرى في يناير ١٨٥٥م وطلبت شراء ٤٠٠ من الرقيق المحرر، ولم يلبث الفرنسيون أن أرسلوا مندوبا إلى زنجبار يدعى بيلمان (Bellman) لجلب الأرقاء تحت مظلة النظام السابق الذكر، وقال هامرتون أن هذا المندوب أخبره بأنهم بحاجة إلى ٥٠٠,٠٠٠ ألف رقيق في تلك السنة، وإلى عشرة آلاف كل سنة لتلبية الحاجة إلى العمالة في المستعمرات الفرنسية، وذكر هامرتون أنه سمع أن الفرنسيين إذا ما وجدوا صعوبة في الحصول على الأعداد المطلوبة من زنجبار فإنهم سيقومون بتأسيس مكاتب في ساحل شرق أفريقيا الخاضع للسلطان حتى يتمكنوا من شراء الأعداد المطلوبة من الرقيق، ونتيجة لهذه التصرفات العدائية من قبل

الفرنسيين تجاه السلطان سعيد، طلب هذا الأخير من هامرتون عرض هذه التطورات على حكومته مذكراً إياها بإخلاصه في خدمة الحكومة البريطانية، وهذا ما دفع هامرتون قنصل بريطانيا في زنجبار إلى أن يطلب إرسال العميد البحري البريطاني في رأس الرجاء الصالح على رأس قوة بحرية إلى سواحل زنجبار خشية أن يقوم الفرنسيون بعمل عسكري ضد السلطان سعيد، خاصة وأنهم يبحثون عن سبب ما للنزاع معه، وبالتالي ربما يستولون على بعض الموانئ العمانية في شرق أفريقيا حماية لمصالحهم في المنطقة على حد زعمهم، وهذا ما يخشاه السلطان العماني(٥٠).

وجاء رد الحكومة البريطانية في رسالة تلقاها هامرتون من حكومته بأن عليه أن يطمئن السلطان بأن الحكومة البريطانية على اتصال مع الحكومة الفرنسية للعمل على إرسال تعليمات إلى حاكم مستعمرة البوربون والقائد الأعلى للقوات البحرية الفرنسية في ساحل شرق أفريقيا تقضى بوضع حد لشراء الرقيق من أراضي السلطان العماني لاسيما وأن السبل التي سلكها الفرنسيون للحصول على العمالة ليست في حقيقتها إلا تجارة رقيق، وهي التي تعهد السلطان سعيد لبريطانيا بإلغائها، وفى رسالة رفعها السفير البريطاني في باريس إلى وزير الشئون الخارجية الفرنسي أشار فيها إلى أن تجارة الرقيق حتى منتصف عام ١٨٥٥م لا تزال مستمرة بشكل غير مباشر من قبل الفرنسيين وغيرهم باستخدام العلم الفرنسي وذلك بين شرق أفريقيا ومستعمرة البوربون، وعليه فإن الحكومة البريطانية تأمل في التحقق من هذا الموضوع، حتى تصدر أوامر صارمة من قبل الحكومة الفرنسية بوضع حد لهذا الأمر، وقد رد عليه الوزير الفرنسي بالاعتراف بذلك وأنه بعث بتعليمات صارمة إلى حاكم المستعمرات الفرنسية، وهذه التعليمات سُبقت بقرارات اتخذها حاكم البوربون، وقد أُبلغ هامرتون بهذه التفاصيل لمتابعة هذا الأمر(٥١).

وعلى الرغم من ممارسة الفرنسيين لتجارة الرقيق في القسم الأفريقي

من السلطنة العمانية واعترافهم بذلك، إلا انهم حاولوا قدر الإمكان عدم الاصطدام مع البريطانيين من أجل هذه القضية في تلك الفترة، ولكن في الوقت ذاته كانوا يمارسون ضغطاً شديداً على السلطان سعيد لمساعدتهم أو على الأقل السماح لهم في نقل الأرقاء من بلاده، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبين من خلال الرسائل التي تم الاطلاع عليها بين الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين أن المسئولين الفرنسيين يشيرون بأن ممارسة تجارة الرقيق من قبل حكام المستعمرات الفرنسية لا يحظى بدعم الحكومة الفرنسية في أغلب الأحوال، وهذا مما يخفف من حدة الصراع بين الجانبين حول هذا الموضوع ولكن الذى يتحمل تبعات ذلك هو السلطان سعيد(٥٢).

وعندما حاول هامرتون تصحيح وتوجيه محاولات الفرنسيين لتجنيد عمالة لازمة يحتاجونها في جزر ريونيون واجه احتجاجاَ أن الرعايا البريطانيين والأشخاص البريطانيين الذين يتمتعون بالحماية من الهند، هؤلاء مسموح لهم الاشتغال في حركة الرقيق دون عقاب(٥٣).

تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في عهد ماجد بن سعيد:

وفى عام ١٨٥٦م توفى السلطان سعيد في وقت بدأت فيه فرنسا في البحث عن مصدر آخر للرقيق خارج ممتلكات البوسعيديين؛ ففي يونيو ١٨٥٥م كتبت الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في زنجبار تخبره بأن حكام مستعمرة البوربون بدأوا باستيراد الرقيق من موزمبيق، وأن الحكومة الفرنسية تود أن تحافظ على علاقاتها مع بريطانيا، وبناءً على ذلك يجب عليه ألا يسمح للفرنسيين بتصدير الأرقاء إلا في حالة وصوله تعليمات حيال ذلك(٥٤).

وبعد وفاة هامرتون في يوليو ١٨٥٧م تولى رجبي القيام بأعمال القنصل البريطاني في زنجبار، فكتب رسالة إلى وزير الهند أشار فيها إلى تزايد طلب الفرنسيين للرقيق على طوال الساحل –جنوب جزيرة زنجبار– وهذا

أدى بدوره إلى مضاعفة أسعارهم، وذكر أن الرقيق يؤخذ الآن من مسافات بعيدة داخل البر الرئيسي لأفريقيا، ويؤتى بالأرقاء من ذوى البنية القوية من كلا الجنسين إلى زنجبار ليتم بيعهم إلى الفرنسيين الذين يصدرونهم إلى مستعمراتهم، وهذا سيؤدى إلى هدم التجارة المشروعة في عموم ساحل أفريقيا، إذ ستجد القبائل الأفريقية أن صيد الرقيق ذو فائدة مضاعفة مما يعنى زيادة عملهم في هذا المجال على حساب المجالات التجارية الأخرى، ويؤكد ذلك –كما يزعم رجبي– أن كثيراً من القبائل الأفريقية التي كانت تجلب العاج والصمغ والجلود المدبوغة لبيعها في ساحل شرق أفريقيا قد جندت نفسها الآن لصيد واختطاف أبناء القبائل الأفريقية المجاورة لبيعهم إلى تجار الرقيق الفرنسيين أو إلى مندوبهم من أهل البلاد، خاصة بعد أن أدرك زعماء القبائل الأفريقية أن الرجل الأبيض الأوروبي هو أفضل زبون للرقيق لأنه يدفع ثمناً جيداً نقداً(٥٥).

وكانت الصلة الوثيقة بين ماجد بن سعيد ورجبي قد أتاحت لهذا الأخير أن يطلع على بعض الرسائل التي حاول الفرنسيون من خلالها إغراء ماجد بن سعيد ليتعاون معهم في تجارة الرقيق، من ذلك ما كتبه رانتوني (M.Runtone) –الذى عمل فترة سابقة مندوباً للسلطان سعيد في مستعمرة البوربون– في رسالة إلى ماجد بن سعيد ذكر فيها أنه كان يرغب في أن ينصح السلطان سعيد ليكون سيداً على بلاده، وأن يسمح بتصدير الرقيق ليعملوا بمقابل مادى في أي بلد، وألا يخضع للقنصل البريطاني إذا عارضه في ذلك ثم طلب رانتوني من السلطان ماجد أن يرسل له عدداً من الأرقاء الشباب الأقوياء للعمل في المستعمرات الفرنسية(٥٦).

وحينما تولى نابليون جيروم (Jerome) وزارة المستعمرات في عام ١٨٥٩م أصدر أمراً بمنع نظام العمال الأحرار في المستعمرات الفرنسية، فكتب رسالة إلى حاكم مستعمرة البوربون في يناير ١٨٥٩م يأمره فيها بمنع استخدام العمالة من الأرقاء سواء أكانوا من ساحل شرق أفريقيا أو من

مدغشقر أو من جزر القمر، وطلب منه إطلاعه على أذونات الاستيراد والتي لا تزال تحت التنفيذ بعد موافقة حكومة البوربون عليها، وأشار في ختام رسالته إلى وجوب تنفيذ هذا الأمر بدقة وصرامة، وقد لقى هذا القرار ترحيباً من قبل الحكومة البريطانية حيث تضمنت كلمة ملكة بريطانيا في افتتاح جلسة البرلمان في فبراير ١٨٥٩م، تنويهاً بهذا المنع فقالت: يسرني جداً أن أعلن لكم أن الإمبراطور الفرنسي أبطل نظام تهجير السود من شرق أفريقيا، ثم أثنت على موقف حكومتها التي وجهت احتجاجاتها بشكل ودي إلى الحكومة الفرنسية لتتوقف عن تشجيع تجارة الرقيق، ثم قالت أتمنى أن تؤدى المحادثات الجارية حالياً في باريس إلى الإلغاء الكلى للنظام ويكون النظام البديل منظماً ومزوداً للعمالة الحرة بشكل رئيسي، أما اللورد بالمرستون فعبر عن سروره بإيقاف نظام تجارة الرقيق الذى تبنته الحكومة الفرنسية تحت مسمي الهجرة الحرة من ساحل شرق أفريقيا، بينما هو في الواقع تجارة رقيق بأبشع صورها، ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، إذ ترك نابليون جيروم عمله في وزارة المستعمرات في العام التالي ١٨٦٠م فعاد الفرنسيون إلى ممارسة تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، ولكنها لم تصل إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨٥٩م حيث نجح رجبي في زرع بذور الشك بين القنصل الفرنسي في زنجبار وحكومته، الأمر الذى أدى إلى إقالته في عام ١٨٦٠م، وفى العام نفسه تم طرد بوانا فنتورا من أراضي سلطنة عمان واضطر إلى اللجوء إلى عدن، وهذه الأسباب أدت إلى فتور تجارة الرقيق الفرنسية في شرق أفريقيا بشكل عام(٥٧).

اعترضت بريطانيا على تصرفات الفرنسيين في مسقط وقامت بسحب الجنسية الفرنسية من بعض العمانيين مستندة إلى تصريح ١٨٦٢ الخاص باحترام واستقلال سيادة عمان، وعدت بريطانيا أن منح الجنسية الفرنسية لأصحاب السفن متنافياً مع هذا الاستقلال حيث كان أهل صور يقبلون على طلب الجنسية الفرنسية هرباً من التفتيش البريطاني من جهة،

ومن سلطة حاكم مسقط من جهة أخرى، مستفيدين بذلك من معاهدة ١٨٤٤م الخاصة بهذا الشأن(٥٨).

ولما كان الفرنسيون لا يدفعون آية ضرائب على الأرقاء الذين يصدرونهم سراً من المواني والجزر التابعة لسلطنة زنجبار إلى جزيرة ريونيون ومايوت، فقد حاول السيد ماجد حاكم زنجبار وقف هذه العملية واحتج بهذا لدى القنصل الفرنسي في زنجبار، ولكن الأخير رفض الاحتجاج وهدد بتدخل حكومته اذا لزم الأمر(٥٩).

لم يحاول الإنجليز شد أزر السيد ماجد بن سعيد بن سلطان ومساندته في موقفه مع القنصل الفرنسي، بل لم يلبثوا أن راحوا يلوحون بأن تجارة الرقيق قد ازدهرت في الخليج العربي وحملوا السلطان مسئولية ذلك، برغم أنه لم يتخذ إجراءات صارمة لمنع تجار الرقيق العمانيين من تصدير العبيد من الساحل الأفريقي الخاضع لنفوذه(٦٠).

إن مسألة رفع العلم الفرنسي كانت قد نشأت عن وجود الامتيازات في المنطقة، وطبقاً لهذا النظام يُسمح للدول الأوروبية في أن تمنح حمايتها لبعض مواطني الدول الأفريقية والآسيوية وكان هذا الامتياز يُمنح في الأصل للأشخاص الذين يعملون في القنصليات الخاصة بهذه الدول، ولكن كثيراً ما كان يمتد هذا الامتياز ليشمل مواطني هذه الدول، ومن ذلك أن بعض السفن العمانية التي يمتلكها أهل صور حصلت من السلطات الفرنسية في مدغشقر وجزر القمر وغيرها على أعلام تحتمي بها حتى لا تستوقفها السفن الحربية البريطانية بحجة التفتيش عن الرقيق، ولم يفد احتجاج بريطانيا على فرنسا في عام ١٨٦٣م لوقف هذا العمل بل زاد مع الزمن عدد الأعلام الفرنسية الممنوحة لأهل صور خاصة في عام ١٨٦٥م، وقد وجدت فرنسا في ذلك كسباً للنفوذ وسط السكان المحليين(٦١).

تجـــارة الرقيـــق فـــي العلاقـــات العمانيـــة الفرنســـية فـــي عهـــد السلطان ثويني بن سعيد:

أخذت السلطات الفرنسية في عدن ومدغشقر تمنح الأعلام والوثائق الفرنسية إلى السفن التجارية التي تعود إلى سكان صور وبعض المناطق القريبة منها التي تقع ضمن ممتلكات السلطان ثويني، واستندت فرنسا بممارسة هذا الحق إلى الاتفاقيات التي وقعها السيد سعيد بن سلطان مع بريطانيا عام ١٨٣٩م وفرنسا عام ١٨٤٤م، وبموجب هذه الاتفاقيات سمح لتلك الدول أن تمنح بعض موانى الدول الآسيوية وبشكل خاص الأفراد الذين يعمـلون في القنصليات الخاصة لتلك الدول حق الحماية، ولكن كثيراً ما كـانت تلك الدول تسيء استخدام هذا الحق وكانت الحكومة الفرنسية تستند في هذا الحق إلى المادة الرابعة من معاهدة ١٨٤٤م، والتي أعطت للقناصل الفرنسيين سلطات قضائية على الرعايا الفرنسيين في مسقط وتوابعها وتنص على أن من يعمل في خدمة الفرنسيين من رعايا السلطان يتمتع بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون(٦٢).

ونتيجة ذلك استغل سكان صور الحصول على الجنسية الفرنسية للتخلص من سلطة السلطان ثويني من جهة، والإفلات من التفتيش البحري من جهة أخرى، ووجدت فرنسا من استخدام علمها وخاصة من أهالي مدينة صور فرصة كبيرة في تحقيق قدر كبير من النفوذ في المنطقة وسط السكان المحليين، وفى وسط تلك الأحداث لم تغب بريطانيا عن الساحة، بل أن دبلومـاسيتها نشطت وأخذت تراقب نشاط الفرنسيين عن كثب، وقدمت احتجاجاً عن تصرفات القنصل الفرنسي في عمان، بل وعدتها بمثابة فرض الحماية على عمان، وطلبت من الحكومة الفرنسية وضع حد لهذه التصرفات ووقف الإجراءات الفرنسية بصورة فورية، وكانت فرنسا تطمح في أكثر مما

تحقـق، الأمـر الذى أدى إلى استياء حكـومة الهند البريطانيـة التي بذلـت أقصى الجهود المتاحة لإبعاد النفوذ الفرنسي عن عمان، متخذة من مسألة الأعلام الفرنسية ذريعة لهذا التدخل تحت حجة مكافحة تجارة الرقيق(٦٣).

تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السيد تركى ابن سعيد:

في سنة ١٨٧٣م وقع سلطان عمان على معاهدة تجيز للبريطانيين اتخـاذ كـافة التدابير اللازمة لمنع تجارة الرقيق، كما تطلق أيديهم في التصرف بتجارة العبيد، وفى العبيد أنفسهم، كذلك التصرف في السفن التي تُستخـدم في هذه الأغراض، وتسيير دوريات بحرية في المياه العمانية لمطاردة تجار العبيد وسفنهم(٦٤)، وكانت من بين صعوبات القضاء على تجارة الرقيق في عمان حتى بعد عقد هذه المعاهدة، ما كان يلجأ إليه تجار الرقيق من طرق احتيالية برفع العلم الفرنسي على سفنهم(٦٥)، وكان لفرنسا أطماع في عمان حتى يتمتعوا بالحصانة من التفتيش من جانب الطرادات البريطانية وضباط سلطان عمان، وكان القناصل الفرنسيون يمنحون وثائق ملاحية لتجار الرقيق تثبت أن تلك السفن سفناً فرنسية(٦٦).

وكان لرفع السفن العربية العلم الفرنسي أسوأ الأثر للبحرية البريطانية، لأن ذلك يعـوقها عن ممارسة حق التفتيش بموجب معاهدة حظر تجارة الرقيق التي وقعتها بريطانيا مع السيد تركى بن سعيد عام ١٨٩٣م، وكان عدد السفن العربية التي تحمل العلم الفرنسي في ذلك الوقت حوالى سبعين سفينة(٦٧).

تجارة الرقيق في العلاقات العمانية الفرنسية في عهد فيصل بن تركى:

في عام ١٨٨٩م تم تسجيل ما يقرب من ٥٨ سفينة يملكها رعايا

سلطان عمان يرفعون الأعلام الفرنسية، وذاعت الأنباء بأن ٥٠٠ من الرقيق تم جمعهم في تاجوراء استعداداً لنقلهم إلى الجزيرة العربية، وعندما بلغ وزير إنجلترا في باريس ايجرتون (E.H.Egerton) هذا الخبر استفسر عن موقف الفرنسيين تجاه هذا الموضوع، وجاء رد الفرنسيين أن السلطات الفرنسية تقاوم بكل حزم تجارة الرقيق في المحمية الفرنسية في الصومال، بالإضافة إلى ما سبق جاء في تقرير للقائد البريطاني بيكر (C.J.Baker) عام ١٨٩٠م يؤكد زيادة استيراد الرقيق إلى صور ومن المعتقد أنهم جُلبوا من المنطقة حول موزمبيق ومدغشقر، ويقرر أن ما يقرب من ٣٠٠ قارب ترفع الأعلام الفرنسية كانت تعمل في تجارة الرقيق، ويؤكد بيكر أن سلطان عمان يقول أن رعاياه يذهبون إلى أفريقيا وعدن ليحصلوا على الأعلام الفرنسية مقابل الإقامة في الأقاليم الفرنسية[٦٨].

وجاءت تقارير الموظفين البريطانيين في منطقة الخليج الفارسي تؤكد أن الفرنسيين كانوا يشجعون ويشاركون في الحركة غير الشرعية، وكانت سفن الرقيق ترفع العلم الفرنسي وتتحرك في المياه الفارسية والعثمانية والزنجبارية وكلها كانت تدعى أنها تتمتع بامتيازات عدم الخضوع للشرعية الإقليمية التي تتمتع بها السفن الفرنسية، وهذه الحصانة من أية سيطرة فعلية التي تمارسها السلطات المحلية كانت أكبر خطر يواجه أية محاولات لقمع تجارة الرقيق، وكذلك في حالات كثيرة كان عرب صور يرفعون الأعلام الفرنسية ويحملون تصاريح من القناصل الفرنسيين في موانى أفريقيا وآسيا، وكانت تصرح لهم بنقل الرقيق من ممتلكات السلطان الآسيوية[٦٩].

ومثل كل الاتفاقيات حول موضوع إلغاء تجارة الرقيق، فالقانون العام الصادر عن مؤتمر بروكسل ١٨٩٠م[٧٠]، كان يفتقر إلى فعاليات الإجراءات الجبرية، ويعتمد كلية على أمانة الدول الموقعة عليه، وجاءت أكبر مشكلة من الفرنسيين لأنهم لم يقبلوا الاتفاق[٧١].

وفى الحقيقة أن فرنسا لم تكن تمنح حق رفع رايتها لأى كان من

السفن العمانية، فيجب توافر شروط محددة وهى أن يكون نصف السفينة على الأقل مملوكاً لأشخاص خاضعين للسيادة الفرنسية، وأن يتكون نصف طاقمها على الأقل من رعايا فرنسيين دون تمييز لأصلهم، ومعنى ذلك أنه يجوز أن يكون مالكو السفن أو قائدوها أشخاصاً لم يولدوا في المستعمرة، ولكن أقاموا بها منذ فترة طويلة، وأصبح لهم فيها وضع لائق، وبطريقة أوضح أن رفع الراية الفرنسية لم يكن حكراً على مواطني المستعمرات الفرنسية دون غيرهم، ولكن كان يمكن تطبيقه أيضاً على رعايا الدول المستقلة كما هو الحال بالنسبة لمالكي سفن صور، حيث كان يكفى أن يقيم أصحاب السفن إقامة مؤقتة في إحدى المستعمرات الفرنسية لكى يتمكنوا من طلب رفع الراية الفرنسية(٧٢).

ويؤكد التجار الهنود أن سفن صور التي ترفع العلم الفرنسي كانت تنزل حمولاتها من الرقيق في صور وعلى ساحل الباطنة، وكان الوكلاء الفرنسيون في الصومال الفرنسي (أوبوك) ومدغشقر يزعمون أنهم يسجلون هذه السفن، وكان القنصل الفرنسي أوتافي (M.P.Ottavi) هو مصدر الأعلام الفرنسية لسفن صور(٧٣). ولقد أُسرت إحدى السفن وعلى متنها ٣٣ فرداً من الرقيق عُثر معها على تصاريح فرنسية لممارسة التجارة ما بين مدغشقر والجزر المجاورة والساحل الأفريقي(٧٤)، بالإضافة إلى سفينة أخرى كانت تحمل تصاريح ممارسة التجارة في الخليج الفارسي، وكان عملاء الشراء من البدو الذين يسوقون ضحاياهم من الرقيق إلى ساحل الباطنة سيراً على الأقدام(٧٥).

ولتوضيح ذلك نشير إلى أن فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر سعت إلى استعادة مواقعها التي كانت قد خسرتها بالمحيط الهندي؛ فاستقرت في نوصيبيا وفى مايوت (Mayotte) أي وسط الممالك العربية بجرز القمر التي كانت حينئذ مركزاً مهما للملاحة التجارية، وكان أصحاب السفن ينتمون لجنسيات مختلفة بعضهم من جزر القمر والبعض الآخر من مدغشقر أو

من زنجبار، كما كان من بينهم رعايا عمانيون جميعهم تقريباً من مواطني صور(٧٦).

وهكذا فقد انتشر رفع العلم الفرنسي على السفن، وخاصة لدى أصحاب سفن صور، لاسيما بعد توقيع معاهدة الصداقة بين مسقط وفرنسا عام ١٨٤٤م(٧٧)، وقد ساعد على انتشار هذا الإجراء أنه كان يعود بالنفع على الطرفين؛ فهو يحقق لفرنسا فوائد مالية وسياسية من حيث حصولها على تسهيلات أكبر لصفقاتها التجارية، كما كان يوفر أماناً أكبر لتنقلات السفن التي أصبحت تتمتع بحماية قوة كبرى ينتشر موظفوها وممثلوها القنصليون في كافة أرجاء المنطقة، خاصة وأن فرنسا قد رفضت مراراً قبول حق الزيارة الذى كان يطالب به الإنجليز بالنسبة للسفن التي ترفع الراية الفرنسية، باعتباره مساساً بسيادتها، وبذلك بقيت في مأمن من المراقبة البريطانية، وبالطبع فقد كان الإنجليز ينظرون بعين الاستياء لتلك السفن التي ترفع العلم الفرنسي وتقطع الطريق إلى الهند التي تُعد عمان محطة أساسية به(٧٨).

ومنذ الربع الأخير من القرن ١٩ وتجار الرقيق يستعملون العلم الفرنسي ليحموا أنفسهم من السيطرة عليها بواسطة الطرادات البريطانية، وابتداء من عام ١٨٩١م أصبح ذلك شيئاً عادياً نوعاً ما بين رعايا سلطان عمان، ورغم ذلك أكد فيصل بن السيد تركى سلطان عمان بناءً على مسئولية حكومة الهند أن رعاياه لا يمكن أن يبعدوا عن دائرة نفوذه بقبول علم أجنبي(٧٩).

في ١٨ مارس ١٨٩١م طلب الوكيل البريطاني في مسقط تعليمات حول الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها وما ينبغي عليه أن ينصح به سلطان مسقط جراء القوارب التي تعود إلى رعايا السلطان في صور وأماكن أخرى على الساحل العماني والتي كانت تحمل أعلاماً وأوراقاً فرنسية، وبخصوص ذلك كتب الوكيل السياسي قائلاً: بأن السبب الوحيد وراء رفع الأعلام الفرنسية هو التغطية على التهريب غير القانوني للعبيد، وكان الوكيل

السياسي قد حصل على قائمة من السيد فيصل تتضمن ١٣ قبطاناً لمراكب من صور تحمل الأوراق والأعلام الفرنسية، وقد أشار سموه إلى احتمال وجود المزيد من تلك المراكب، وفى الخامس من أبريل ١٨٩١م كتب الوكيل السياسي البريطاني يقول أن معظم مراكب صور لم تحصل على الأعلام الفرنسية من مدغشقر، لكن حصلت عليها من السلطات الفرنسية في أوبوك(٨٠).

وفى ٢٥ مايو ١٨٩١م أبلغت حكومة الهند المقيم البريطاني في الخليج الفارسي بأن تقريراً رُفع إلى وزير الخارجية البريطاني في الهند طلب معلومات إضافية حول الموضوع، وفى ١١ يونيو ١٨٩١م رفع الوكيل السياسي نسخة من الرسالة التي ينوى سمو السيد فيصل إرسالها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بقيام ممثلي فرنسا بمنح الأعلام الفرنسية إلى رعاياه، كما رفع سموه رسالة يطلب فيها نصح حكومة الهند بخصوص ما يمكنه أن يقوم به حيال المحافظة على سيادته في مناطقه المائية عند قيام رعاياه بحمل الأعلام الفرنسية(٨١).

وقد أبدى السيد فيصل ملاحظة بخصوص استخدام رعاياه للعلم الفرنسي قائلاً بأنهم إذا كانوا يضعون أنفسهم وقواربهم تحت مظلة الأعلام الفرنسية في مياهه الإقليمية، ربما بعد ذلك يرفعون الأعلام الفرنسية كذلك على منازلهم وممتلكاتهم، وذكر أن ثمانية من شيوخ إحدى القبائل في صور قد حصلوا على الأوراق الفرنسية من القنصل الفرنسي في عدن وليس من أوبوك، ودفعوا لقاء ذلك رسماً بلغ عشرة روبيات مقابل كل ورقة، وفى الحادي عشر من أغسطس ١٨٩١م كتب وزير الخارجية للمقيم البريطاني يقول: إن استخدام العلم الفرنسي من قبل رعايا السلطان في مسقط لن يؤثر على السلـطان، فـإن لدية كامل السلطة لعقاب أي من رعاياه الذين يخرقون قوانين البلاد(٨٢).

وقد ذكر وزير الخارجية البريطانية أنه من غير المرغوب فيه أن

يُرسل السلطان احتجاجاً مباشراً للحكومة الفرنسية، إلا أنه لا ينبغي أن تمنعه السلطات البريطانية من القيام بذلك، ويجب أن تنحصر الإجراءات البريطانية على تقديم النصيحة للسلطان، وقد وافق جلالته على قبول تلك النصيحة وذلك بعدم مخاطبة الحكومة الفرنسية حيال هذا الأمر، وفى الثاني من نوفمبر ١٨٩١م ذكر المقيم السياسي بأن قاربين من قوارب صور كانت ترفع الأعلام الفرنسية، وكان على متن كل واحد منها حوالى ما بين ٢٥ و ٣٠ عبداً، وقد عبرت بوشهر، وأيضا عبر من الميناء نفسها خمسون قارباً تحمل على متنها العبيد، وأيضاً ثمانية مراكب من صور وتحمل الأعلام والأوراق الفرنسية التي حصلوا عليها من القنصل الفرنسي في البصرة(٨٣).

وفى الرابع من نوفمبر ١٨٩١م كان أول احتجاج من قبل السلطات البريطانية في باريس ضد السلطات الفرنسية في عدن حيث احتج السفير البريطاني هناك على تسليم الأوراق الفرنسية من قبل نائب القنصل الفرنسي في عدن إلى السفن العربية التي تنتسب إلى صور والتي تعود ملكيتها لرعايا سلطان عمان(٨٤).

في الحادي عشر من مايو ١٨٩٢م قدم المقيم السياسي نسخاً من الأوراق المؤرخة في الأول من أبريل ١٨٩٢م ومن بينها رسالتين من قائد البحرية في منطقة الخليج الفارسي، الأولى عبارة عن تقرير حول تجارة الرقيق والمؤرخة في البصرة بتاريخ الأول من يناير ١٨٩٢م مفادها أنه قد أبلغ بوجود سوق فعلي للرقيق في ذلك المكان والذى لا يمكن السماح للأوروبيين بالتعرف عليه، أما الرسالة الثانية والمؤرخة في ٢٤ يناير ١٨٩٢م فقد أشارت إلى أن سلطات القنصلية الفرنسية في عدن قد منعت مهربي صور من حق رفع العلم الفرنسي، ولذا أصبح عليهم الرجوع إلى رفع الأعلام العربية(٨٥).

وحينما لم تُفلح إنجلترا في الحصول من فرنسا على حق تفتيش

السفن العمانية، قامت بإقناع فرنسا باللجوء إلى التحكيم الدولي[٨٦]، والحكم الصادر يفرق بين مالكي السفن الذين حصلوا على حق رفع العلم الفرنسي قبل عام ١٨٩٢م، وأولئك الذين حصلوا عليه بعد ذلك[٨٧]، وابتداء من عام ١٨٩٢م لم يعد بإمكان أصحاب سفن صور الحصول على حق رفع العلم الفرنسي إلا إذا كان يمكن اعتبارهم متمتعين بالحماية بالمفهوم الجديد لهذه الكلمة أي يكونوا من المسيحيين، وهذا افتراض غير وارد[٨٨].

وهكذا لم يعد يحتفظ بالعلم الفرنسي إلا أولئك الذين حصلوا على هذا الحق قبل عام ١٨٩٢م[٨٩]، وكان عددهم قليلاً جداً بلغ ثلاثة عشر شخصاً يملكون ٢٣ سفينة[٩٠]، وفقاً للقائمة المقدمة من القنصلين الفرنسي والبريطاني في مسقط[٩١]، مع ملاحظة أن هذا الحق لا يورث[٩٢]، وبالتالي فإن وفاة مالك السفينة المدون بالقائمة كان يتبعه إلغاء التصريح الممنوح للسفن المملوكة له والتي تدخل حينها في إطار المنفعة العامة، وفى ظل تلك الظروف فإن مبدأ فرنسة السفن حُكم عليه بالاندثار[٩٣].

وقـد وُضـع على كل الزوارق –التي تسير في البحر وعليها راية زنجبار أو بريطانيا– علامات وأرقام على الشراع والمجداف بأشكال طولها قدمين، وهذه الزوارق لا يُسمح لها بالسير في المياه إلا بإذن كتابي، وبعد فحص دقيق للطاقم وجماعة المسافرين بواسطة ضابط الميناء وهو قائد من الأسطول البريطاني، فقد بات معروفاً للسلطات البريطانية أن نائب القنصل الفرنسي في عدن قد سلم أوراقاً لثمان سفن، من بينها سبع سفن عمانية، وقد استمر السفير البريطاني في باريس في تقديم احتجاجاته إلى وزارة الخارجية الفرنسية كلما حدثت حادثة للسفن التي ترفع العلم الفرنسي أو تم تسجيل أو تجديد رخص تلك السفن، آخر تلك الاحتجاجات كان مؤرخاً في ١١ يونيو ١٨٩٢م حول منح العلم الفرنسي للسفن العمانية، ولكنه لم يتلق أي رد على تلك الاحتجاجات[٩٤].

وفى نفس العام ١٨٩٢م وُضعت تحت المراقبة حركة السلاح

والذخائر، وتوقفت عملية بيع السلاح والذخيرة للأهالي، وهذه الإجراءات يسرت التصدي لعملية تهريب الرقيق، سوى أنه كانت لا تزال بعض الزوارق التي تزور زنجبار تتهرب من عملية التسجيل، وهكذا وفى يوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٣م فإن قوارب السفينة الحربية البريطانية المسماة فيلوميل (Philomel) قابلت زورقاً يحمل علم فرنسا على بعد ١٢ ميلاً من زنجبار، وكان حق التفتيش ممنوحاً من القنصلية الفرنسية وعُثر في داخل القارب على عدد خمسين من الأطفال الرقيق المختطفين[٩٥]، وفى عام ١٨٩٣م هبطت تجارة الرقيق بشدة، ويُظهر تقرير القيادة البحرية لهذا العام أن الحركة البحرية تكاد أن تكون قد اختفت[٩٦].

في يوليو ١٨٩٣م بدأت المراسلات بين قائد الأسطول الفرنسي في المحيط الهندي وبين قائد البحرية البريطانية في مدينة الكيب بخصوص المطلب الإنجليزي بتفتيش السفن العربية التي تحمل العلم الفرنسي، ولم يتوصلا إلى حل فيما بينهما، وكان الفرنسيون يرغبون بأن يمتنع الإنجليز عن أي عمل ضد تلك السفن طالما أن المفاوضات مستمرة على المستوى الحكومي، وقد مرت سنتان على ذلك –دون أن تحقق تلك المفاوضات أية نتيجة– تم خلالها استقبال عدة سفن عمانية ترفع العلم الفرنسي في مسقط[٩٧].

وفى رأى الأدميرال كندى (Kennedy) أن قمع حركة الرقيق إلى حد كبير ساهمت فيها مسيرة المدنية والتحضر، ورغم ذلك لم تتوقف عمليات التهريب، فنظام الرق لم يقتصر فقط على الزراعة أو غيرها من الأعمال لدى العرب، بل تعدى ذلك إلى الخدمة المنزلية في المنازل والحياة الأسرية[٩٨]، وكان معظم الأرقاء من الأطفال، وكان من الصعب التصدي لهذا الشكل الجديد من التصدير[٩٩].

ولكن عدم ثبات وضع الحاكم في صور وخوفه من الحكومة الفرنسية منعه من اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تجارة الرقيق، وأظهرت التحريات

التي قام بها الميجور هايس سادلر (Hayes Sadler) المعتمد السياسي في مسقط في عام ١٨٩٤م أن الرقيق الأفارقة كانوا يُجلبون إلى صور في سفن تابعة للميناء معظمها يرفع العلم الفرنسي، وأن الرقيق كانوا ينزلون عادة في صور نفسها(١٠٠).

وكـان المجموع الكلى للرقيق المستورد إلى صور يُقدر بحوالي ٣٠٠ فرد في السنة، ولم يكن الطلب كثيراً على الرقيق في الأجزاء الداخلية خلف صور لأن نظام الري في مناطق جعلان والشرقية لم يتطلب أعمال الرقيق، ونتيجة لذلك، كان يُعاد تصدير معظم الرقيق في سفن صغيرة إلى منطقة البـاطنة في عمان حيث كان معظم الري من الآبار، وقد احتفظ ببعض الرقيق، وكان الباقي يوزع من الباطنة إلى عمان المتصالح براً والى سواحل الخليج بحراً، وأصبح من الواضح أن الطريقة الوحيدة لوضع حد لهذه التجارة هـو القضاء على سوق صور، وأن العقبة الرئيسية لمثل هذه هي موقف فـرنسا فيما يختص بعلمها وعدم اكتراث ممثليها المحليين بالعمليات التي كانت تتستر عليها(١٠١).

وكان تعيين المسيو أوتافى نائباً للقنصل الفرنسي عام ١٨٩٤م يعنى أن فرنسا أصبح لديها اتصال مباشر بالسلطان عن طريق موظف فرنسي رسمي(١٠٢).

وكـان أوتـافى يعي جيداً أهمية هذه الورقة الرابحة في يد فرنسا – مسألة الحماية الفرنسية لأصحاب السفن العمانية– كما كان يرى فيها كذلك عاملاً قد يجعل بريطانيا الغيورة على مصالحها تتحرك لوضع حد للنفوذ الفرنسي في عمان، وهذا ما نبه إليه في رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية في الثاني من يناير ١٨٩٥م بقوله: أن الحكومة البريطانية التي اعتادت أن تكـون لها السيادة الفعلية بعمان حريصة على منع كل علاقة تجارية لهذا البلد لا تدفع به كل يوم نحو التبعية للحكم البريطاني بالهند، وهذا ما جعلها تنظر بعين الغيرة والقلق إلى الحقوق البحرية والتجارية التي سوف تزيد من

أهمية حقوقنا السياسية في بلد وضعتنا فيه اتفاقيات ١٨٦٢م و١٨٩٠م على قدم المساواة مع بريطانيا العظمى(١٠٣).

ثم أردف أوتافى قائلاً: أنه من الواضح والحالة هذه أن مسألة ميناء صور العماني سوف تُثار في يوم أو آخر، وإن ما رأيته من عداوة إنجليزية لسفننا على الساحل الشرقى لأفريقيا يجعلني أتوقع أن سخط الرعايا الإنجليز بمنطقة الخليج سوف يلحق بالسفن الشراعية التي تحمل العلم الفرنسي على ساحل بلاد العرب، نفس الاتهامات الباطلة ونفس الإجراءات التعسفية التي كنت شاهداً عليها في زنجبار، وفى الحقيقة أن بريطانيا لم تكن لتترك فرنسا تدعم موقفها في عمان من خلال أصحاب السفن المحتمين بالعلم الفرنسي وكان مدخل بريطانيا في التعامل مع هذه المسألة محاربة تجارة الرقيق(١٠٤).

اتخذت بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا وبلاد العرب- بتحبيذ من اتفاق بروكسل العالمي ١٨٩٠م- وسيلة ضغط في تعاملها مع قضية أصحاب السفن التي تتمتع بالحماية الفرنسية وذريعة لتفتيش هذه السفن، وإن كان ظاهر حملة بريطانيا ضد الرق -الذى أُلغى فيها وفى مستعمراتها عام ١٨٣٣م- إنسانياً إلا أن عوامل اقتصادية وسياسية واستعمارية ساعدتها على ذلك، نذكر من ذلك بسط نفوذها على الهند ذات الخزان الكبير من الأيدي العاملة الرخيصة، وظروف العمل التي أوجدتها الثورة الصناعية، وفقدانها لمستعمراتها في أمريكا الشمالية التي كان اقتصادها يعتمد على تجارة الرقيق(١٠٥).

وقد تولت البحرية البريطانية المهيمنة على المحيط الهندي القيام بمهمة محاربة الرقيق بصفة رئيسية، في الوقت الذى عدت فيه حكومة لندن أن إعطاء الحقوق الفرنسية للسفن الشراعية قد استُعمل كغطاء للسفن العمانية التي تقوم بتجارة الرقيق المحظورة، وقد سمح لها بأن تفلت من عمليات التفتيش التي تقوم بها البحرية الإنجليزية، بطبيعة الحال حاول الفرنسيون الحفاظ على مصالحهم من خلال التقليل من شأن هذه الظاهرة التي عدوها

نادرة الحدوث، ولقطع الطريق أمام الإنجليز الذين قد يستغلون هذه القضية لشن حملة شرسة ضد فرنسا، أوعزت الحكومة الفرنسية إلى قناصلها وبحريتها خاصة في زنجبار وعمان أن يسهروا على مراقبة السفن الشراعية العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية، حتى أن أوتافى كان يقيم في ميناء صور العماني فترة محدودة من كل سنة للإشراف على عملية المراقبة التي تقوم بها قطع البحرية الفرنسية، وكانت عملية المراقبة هذه تتم ما بين شهري أبريل ويونيو، وهى الفترة التي تعود فيها السفن الشراعية المرتبط إبحارها بالرياح الموسمية من أفريقيا والهند، هذا وقد فقدت الاتهامات الموجهة لفرنسا في شأن ممارسة ربابنة السفن العمانية الحاملة للراية الفرنسية لتجارة الرقيق كثيراً من وزنها بعد أن أصدرت المحكمة الفرنسية بجزيرة ريونيون أحكاماً ثقيلة في حق أصحاب سفينتي سلامة والسعد، مما كان له أثر في قمع هذه التجارة(١٠٦).

في عام ١٨٩٥م كان هناك ٣٨ سفينة شراعية عمانية ترفع العلم الفرنسي، وكانت الوثائق الفرنسية للسفن العمانية تصدر من جانب السلطات الفرنسية في مدغشقر وجزر القمر، وفى خلال عشر سنوات كانت كل سفن زنجبار تقريباً تبحر تحت ظل العلم المثلث الألوان الأحمر والأبيض والأزرق(١٠٧)، وكانت أكبر قوة يمارسها الفرنسيون هي إعارة علمهم لسفن الرقيق للتستر على تلك التجارة(١٠٨).

لم تكتف بريطانيا بمحاولة تطويق النفوذ الفرنسي من خلال استغلال قضية السفن المكتسبة للحماية الفرنسية وتجارة الرقيق، بل اتجهت إلى تحسين علاقاتها مع عمان بتقديم البديل عن العروض الفرنسية، ففي بداية عام ١٨٩٦م استعمل الإنجليز الدعم المالي والعسكري لإقناع السلطان باتخاذ موقف يتماشى مع مصالحهم في قضية السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية(١٠٩).

وفى مايو ١٨٩٦م كانت حركة تجارة الرقيق مزدهرة في صور؛ ففي

هذا الشهر أسر الليفتنانت بيفل (Beville) المعتمد السياسي البريطاني في مسقط بنفسه سفينة بها ٢٨ فرداً من الرقيق، وبعد ذلك بأيام قليلة تم القبض على سفينة أخرى تحمل ١٤ فرداً من الرقيق، وبناءً على معلومات أبلغتها القنصلية البريطانية في مسقط أنقذ موظفو السلطان إثنين من الرقيق – مستوردين حديثاً– عند بندرجسه، وتبع ذلك ضبط حالتين بواسطة القائد بيكر (Baker) قائد السفينة سفنكس من البحرية الملكية، وقد أدى هذا إلى إلقاء ضوء جديد على وسائل تجار صور في العمل والمدى الذى وصل إليه سوء استعمال العلم الفرنسي في الحماية[١١٠].

وفى ٢٣ سبتمبر ١٨٩٦م عُثر على مركب مريب المظهر يسمى سلامة يحمل أوراقاً فرنسية قديمة، وكان على ظهره ثلاثون من الرقيق، وطبقا لذلك سحب القائد بيكر المركب سلامة إلى رأس الحد ومنها إلى مسقط، ومرة أخرى بينما كان القائد بيكر يتقدم على الساحل الجنوبي الشرقي أوقف سفينتين أهليتين أخريتين عند رأس مدركة، إحداهما تسمى السعد وكانت تحمل حوالي ١٤٠ من الرقيق وبعد أن كُشف كشط في أوراقها الفرنسية تم سحبها أيضا إلى مسقط، وسُلمت كل من سلامة والسعد إلى نائب القنصل الفرنسي المسيو أوتافي (Ottavi) لمراجعة أوراقهما، وأعلن أوتافي أن كلا من قائدي السفينتين قد حُكم عليهما بعد ذلك بالسجن بواسطة محكمة فرنسية في بوربون، لكن الحكم نفذ في مسقط، وأخذا يقاسيان في سجون السلطان المظلمة حتى بداية عام ١٨٩٩م[١١١].

وقد رد السيد فيصل بن تركى على رسالة القنصل البريطاني في مسقط حيث قام الأخير –في نهاية عام ١٨٩٦م– بتحريض السيد فيصل بانتزاع الأعلام الفرنسية من السفن العمانية وتمزيقها وجلد نواخذتها[١١٢]، ولكن السيد فيصل لم يقبل ذلك وأخذ يعالج المشكلة بطريقة عقلانية[١١٣].

في شهر يونيو ١٨٩٧م قام نائب القنصل الفرنسي في مسقط بزيارة إلى صور لتفقد سفنهم التي ترفع العلم الفرنسي، ووجد أنه ليست هناك أية

مخالفة للنظم الفرنسية من قبل مالكي تلك السفن، وقد أثارت تلك الزيارة غضب القنصل البريطاني في مسقط، وأخذ يضغط على السلطان بأن يطلب من نائب القنصل الفرنسي في مسقط إنهاء الحماية الفرنسية على السفن التابعة لأهالي صور، حتى إذا عاد القنصل الفرنسي من صور وجد خطاباً من السلطان في انتظاره طالباً منه إنهاء الحماية الفرنسية لتلك السفن وقد أخذ القنصل البريطاني في مسقط يهدد السلطان بإيقاف معونة زنجبار إذا لم يعمل ضد الفرنسيين(١١٤).

في ٢٢ نوفمبر ١٨٩٧م بعث أوتافي برسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية أشار فيها إلى جهود الكابتن بيفل للضغط على السلطان لحمله على اتخاذ إجراءات ضد السفن التي تحظى بالحماية الفرنسية مستخدماً في ذلك التهديد بسحب التأييد المالي والعسكري في حالة عدم إذعانه للضغوط الإنجليزية، أما في حالة استجابته لها فإن إنجلترا ستعمل على رفع الرسوم التي يستفيد منها السلطان على تجارة الأسلحة والذخائر الموردة إلى السلطنة إلى نسبة ٧,٥ %(١١٥).

وقد أخذ نائب القنصل الفرنسي في مسقط يلمح للسلطان بأنه لا يمكن لفـرنسا أن تتخـلى عمـن يحتمى بها، وطلب في بداية فبراير ١٨٩٨م من وزارة الخارجية الفرنسية إرسال باخرة حربية فرنسية في الحال، وفعلاً وصلت هذه الباخرة إلى مسقط في بداية مارس ١٨٩٨م، ثم قامت بزيارة صور فأصبح موقف السلطان تجاه الفرنسيين بعدها أكثر ليونة(١١٦).

ولكن في نهاية عام ١٨٩٨م أعلنت وزارة الهند في لندن أن السلطات الفرنسية لن تسمح لسفن الرقيق برفع الأعلام الفرنسية، ورغم ذلك تواصلت الأخبار عن سوء استخدام العلم الفرنسي في هذا الغرض، ويقول كابتن كوك (Cook) – وكـان قائداً لأحد الطرادات في شركة التبغ التركية– أنه أسر عدداً من سفن الرقيق معظمها يرفع العلم الفرنسي(١١٧).

وفى بداية عام ١٨٩٩م راع سلطان عمان –فيصل بن تركى تزايد

استغلال العلم الفرنسي بل ازدياد لجوء الرعايا العمانيين للحماية الفرنسية، وكان أهالي صور يتزيدون في استخدامهم للعلم الفرنسي، وبلغ الأمر أن أصبح في شكل انتهاك لكرامة واستقلال عمان، وفى فبراير ١٨٩٩م كتب السلطان فيصل إلى حملة العلم الفرنسي في صور يطلب منهم عدم استخدام هذا العلم، وفى نفس الوقت أبلغ نائب القنصل الفرنسي في مسقط أنه لا يعترف بحق فرنسا في ممارسة الحكم القضائي على الرعايا العمانيين في عمان(١١٨).

وخلال زيارة قام بها السلطان إلى صور في العام التالي (١٩٠٠م)، في هذه المناسبة قدم حاملو العلم الفرنسي للسلطان تلقائياً اتفاقاً مكتوباً يعلنون فيه رفضهم للحماية الفرنسية، وأعلنوا عن استعدادهم أن يعيدوا العلم الفرنسي ويعيدوا الشهادات التي في حوزتهم للسلطات التي تسلموها منهم، وتقبل السلطان هذه الإجراءات، وأصدر بياناً أعلن فيه رفضه أن يعترف بأعلام أجنبية في بلاده، ورفض الاعتراف بأية أوراق تُعطى لرعاياه بدون إذن منه(١١٩).

وأخيراً أثمرت الضغوط البريطانية؛ إذ توجه السيد فيصل بن تركى بصحبة قنصل إنجلترا في السابع من يونيو ١٩٠٠م إلى ميناء صور على متن سفينة حربية بريطانية لسحب شهادة التمتع بالحقوق الفرنسية من بعض مالكي السفن(١٢٠)، على أن هذا الإجراء الرمزي لم يضع حداً لممارسة هذه الحقوق التي تعود إلى أكثر من نصف قرن، والتي عرفت نمواً بفعل إقرارها من طرف السلطات العمانية في كل من مسقط وزنجبار(١٢١).

وفى ١٥ يونيو ١٩٠٠ قام السلطان فيصل بتوزيع منشور يحظر فيه على رعاياه اعتباراً من ذلك اليوم، استلام الأعلام وتصاريح الملاحة الأجنبية في الحالات المشكوك فيها وغير المحددة بواسطة المعاهدات(١٢٢).

وفى بداية شهر يوليو ١٩٠٠ وصل السيد فيصل إلى صور على متن المدمرة البريطانية سفنكس (Sphinx) مصحوباً بالقنصل الإنجليزي

ميجور كوكس (Major Cox) الذى قدم له علانية كل العون بهدف إثارة شعور السكان، وقد حاول السيد فيصل انتزاع تعهد جماعي من أصحاب سفن صور بإعادة تصاريح الملاحة الخاصة بهم إلى السلطات الفرنسية، واشترط من جهة أخرى أن يتم تسليم تلك التصاريح بشكل مؤقت إليه شخصياً، وقد انصاع إلى هذا الأمر ثلاثة فقط من أصحاب تلك السفن، إلا أن البقية الباقية قاموا بالتوقيع على التعهد المطلوب لخوفهم من الإنجليز حتى إذا ما وصلوا إلى مسقط تعهدوا خطياً لنائب القنصل الفرنسي بتمسكهم بالحماية الفرنسية(١٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن حق فرنسا في رفع رايتها على السفن العمانية أصبح شبه منعدم بعد قرار التحكيم الذى صدر في شهر أغسطس سنة ١٩٠٥م(١٢٤)، ولم يعد يحتفظ بهذا الحق سوى بعض أصحاب السفن الذين كانوا قد حصلوا عليه قبل عام ١٨٩٢م(١٢٥)، أما أولئك الذين مُنحوا هذا الحق اعتباراً من عام ١٨٩٢م، فلم يعد يحتفظ به منهم سوى من كانوا يعاملون قبل عام ١٨٦٣م كأشخاص متمتعين بالحماية الفرنسية(١٢٦).

فبسبب الحوادث التي وقعت في صور ومسقط قبل ذلك، تحولت قضية الحماية الفرنسية للسفن العمانية في عام ١٩٠٣م إلى المحكمة الدولية في لاهاي فأصدرت حكمها يوم الثامن من أغسطس سنة ١٩٠٥م لمنع أية دولة أوروبية من منح حق رفع علمها على السفن الوطنية التابعة لعمان(١٢٧)، أما السفن التي تحمل العلم الفرنسي في ذلك الوقت فيحق لمن سُجل منها لدى فرنسا قبل عام ١٨٦٣م أن يرفع العلم الفرنسي(١٢٨)، وأصدر السيد فيصل بن تركى سلطان عمان إعلاناً تفصيلياً لقرار حكم المحكمة الدولية في لاهاي(١٢٩).

وبهذا حققت بريطانيا هدفها بإبعاد مواجهة الفرنسيين بحراً في الخليج العربي، وهذا ما عدته خطراً على مصالحها(١٣٠).

الخاتمة

بدأت العلاقات بين عمان وفرنسا عن طريق التبادل التجاري بين الجانبين من خلال جزيرة موريشيوس، والسلطان أحمد بن سعيد هو الذى بدأ هذه العلاقة، وكان حريصاً على توثيقها لمواجهة الخطر الإنجليزي والهولندي، وقد ظل السلاطين العمانيون من خلفاء أحمد بن سعيد حريصين على إقامة علاقات متكافئة مع فرنسا، لكن لم تلق هذه العلاقات العمانية الفرنسية قبولاً من بريطانيا.

ومن الجدير بالذكر أن ملامح تجارة الرقيق الفرنسية في سلطنة عمان بدأت تظهر بعد أن عقد السلطان سعيد أولى معاهداته مع حكومة الهند البريطانية لمنع تجارة الرقيق مع الدول النصرانية في عام ١٨٢٢م، ومنذ ذلك الوقت لجأ كثير من أصحاب السفن العمانية العاملة في هذا المجال إلى رفع العلم الفرنسي على سفنهم لتتجنب التفتيش من قبل سفن الأسطول البريطاني.

في عام ١٨٤٠م أبرم السلطان سعيد اتفاقية مع حاكم مستعمرة البوربون الفرنسية سمح فيها للفرنسيين بشراء الأرقاء وتشغيلهم في المزارع التي يقوم عليها الفرنسيون في زنجبار، وفى عام ١٨٤١م لجأ الفرنسيون إلى ما يسمى بنظام العمال الأحرار للحصول على الأرقاء للعمل في مستعمراتهم.

في نوفمبر عام ١٨٤٤م عُقدت معاهدة صداقة وتبادل تجارى بين ملك فرنسا وسلطان عمان، وعُدت هذه المعاهدة نصراً للسياسة الفرنسية في شرق أفريقيا في تلك الفترة؛ فقد انتعشت تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسي بعد أن ضمن الفرنسيون إعفاء رعاياهم ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة، ولهذا أقبل أكثر تجار الرقيق في المنطقة إلى الفرنسيين وطلبوا حمايتهم عن طريق رفع العلم الفرنسي على مراكبهم الشراعية، وحمل وثائق

تثبت أنهم من العاملين في خدمة الفرنسيين، ولذلك فقد ازدهرت هذه التجارة واتسعت، ولم تستطع صرامة معاهدة ١٨٤٥م العمانية البريطانية مكافحتها والقضاء عليها.

اكتسب بعض أصحاب السفن العمانية حقوق الرعايا الفرنسيين عملاً بالقرار الذى اتخذه حاكم جزيرة مايوت التابعة لفرنسا بتاريخ الخامس من فبراير ١٨٤٦م، الذى سمح لربابنة السفن العمانية الذين يمتلكون مؤسسة في إحدى مستعمرات الجمهورية الفرنسية تسجيل سفنهم ورفع العلم الفرنسي، وقد تضاعف عدد السفن العمانية المتمتعة بهذا الامتياز في ظرف نصف قرن.

في عام ١٨٥٣ زار القائد الأعلى للفرقة العسكرية البحرية في مستعمرة البوربون الفرنسية زنجبار والتقى مع السلطان سعيد بمشاركة القنصل الفرنسي بيليني (Beligny) وحاول المسئولان الفرنسيان أخذ موافقة سلطان عمان على حصول الفرنسيين على الأرقاء تحت نظام العمال الأحرار، ولكن قوبل طلب المسئولين الفرنسيين بالرفض، وعلى الرغم من ذلك واصل الفرنسيون متاجرتهم بالرقيق.

ففي رسالة رفعها السفير البريطاني في باريس إلى وزير الشئون الخارجية الفرنسي أشار فيها إلى أن تجارة الرقيق حتى منتصف عام ١٨٥٥م كانت لا تزال مستمرة بشكل غير مباشر من قبل الفرنسيين وغيرهم باستخدام العلم الفرنسي وذلك بين شرق أفريقيا ومستعمرة البوربون الفرنسية.

منذ الربع الأخير من القرن ١٩ وتجار الرقيق يستعملون العلم الفرنسي ليحموا أنفسهم من السيطرة عليها بواسطة الطرادات البريطانية وابتداء من عام ١٨٩١م أصبح ذلك شيئاً عادياً نوعاً ما بين رعايا سلطان عمان، وفى الخامس من أبريل ١٨٩١م كتب الوكيل السياسي البريطاني يقول أن معظم مراكب صور لم تحصل على الأعلام الفرنسية من مدغشقر، لكن حصلت عليها من السلطات الفرنسية في أوبوك وعدن.

وحينما لم تفلح إنجلترا في الحصول من فرنسا على حق تفتيش السفن العمـانية، قامـت بإقناع فرنسا باللجوء إلى التحكيم الدولي والحكم الصادر يفرق بين مالكي السفن الذين حصلوا على حق رفع العلم الفرنسي قبل عام ١٨٩٢م، وأولئك الذين حصلوا عليه بعد ذلك، وابتداء من عام ١٨٩٢م لم يعد بإمكان أصحاب سفن صور الحصول على حق رفع العلم الفرنسي إلا إذا كان يمكن اعتبارهم متمتعين بالحماية بالمفهوم الجديد لهذه الكلمة أي يكونوا من المسيحيين، وهذا افتراض غير وارد، وهكذا لم يعد يحتفظ بالعلم الفرنسي إلا أولئك الذين حصلوا على هذا الحق قبل عام ١٨٩٢م، وكان عددهم قليلاً جداً بلغ ثلاثة عشر شخصاً يملكون ٢٣ سفينة وفقا للقائمة المقدمة من القنصلين الفرنسي والبريطاني في مسقط.

كان تعيين المسيو أوتافي نائباً للقنصل الفرنسي في عمان عام ١٨٩٤م يعنى أن فرنسا أصبح لديها اتصال مباشر بالسلطان عن طريق موظف فرنسي رسمي، وفى عام ١٨٩٥م كان هناك ٣٨ سفينة شراعية عمانية ترفع العلم الفرنسي، وفى خلال عشر سنوات كانت كل سفن زنجبار تقريباً تبحر تحت ظل العلم الفرنسي، وكانت أكبر قوة يمارسها الفرنسيون هي إعارة علمهم لسفن الرقيق للتستر على تلك التجارة.

لم تكتف بريطانيا بمحاولة تطويق النفوذ الفرنسي من خلال استغلال قضـية السفن المكتسبة للحماية الفرنسية وتجارة الرقيق، بل اتجهت إلى تحسين علاقاتها مع سلطنة عمان بتقديم البديل عن العروض الفرنسية، ففي بداية ١٨٩٦م استعمل الإنجليز الدعم المالي والعسكري لإقناع السلطان باتخاذ موقف يتماشى مع مصالحهم في قضية السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية.

وفى مايو ١٨٩٦م كانت حركة تجارة الرقيق مزدهرة في صور، وفى بداية عام ١٨٩٩م راع سلطان عمان –فيصل بن تركى– تزايد استغلال العلم الفرنسي، بل ازدياد لجوء الرعايا العمانيين للحماية الفرنسية، وكان أهالي

صور يتزيدون في استخدامهم للعلم الفرنسي، وبلغ الأمر أن أصبح في شكل انتهاك لكرامة واستقلال عمان.

ومن الجدير بالذكر أن حق فرنسا في رفع رايتها على السفن العمانية أصبح شبه منعدم بعد قرار التحكيم الذى صدر في الخامس من أغسطس عام ١٩٠٥م، وأصدر السيد فيصل بن تركي إعلاناً تفصيلياً لقرار حكم المحكمة الدولية في لاهاي، وبهذا حققت بريطانيا هدفها بإبعاد مواجهة الفرنسيين بحراً في الخليج العربي، وهذا ما عدته خطراً على مصالحها.

****

الهوامش

(١) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها (١٨٢٢-١٩٠٥). رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جـ١، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠، ص ٢٩١.

(٢) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦). مجلة التربية والعلم، المجلد ٢٠، العدد الأول لسنة ٢٠١٣، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الموصل، ص ٧٦.

(٣) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٢٩١- ٢٩٢.

(٤) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): المرجع السابق، ص ص ٧٦-٧٧.

(٥) خليل، أسمهان مصطفى توفيق (دكتوره): دور عمان في الصراع الأنجلو فرنسي في الشرق (١٧٩٨-١٨١٠). مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٣٩، سبتمبر ٢٠١٦م، ص ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٦) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): المرجع السابق ص ص ٧٧-٧٨.

(٧) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٨) الزيدي، سلمان لفته: علاقات عمان مع القوى الأوروبية في عهد سلطان بن أحمد (١٧٩٣-١٨٠٤). الوثيقة، البحرين، مجلد ١٧، العدد ٣٤، يوليو ١٩٩٨، ص ص ١٠٥-١٠٩.

(٩) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): المرجع السابق، ص ٧٩.

(١٠) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(١١) خليل، أسمهان مصطفى توفيق (دكتوره): المرجع السابق، ص ص ٢٧٦-٢٧٩.

(١٢) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن علي، المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(١٣) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): المرجع السابق، ص ٨٢.

(١٤) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

(١٥) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ص ٢٩٧- ٢٩٨.

(١٦) أودوس، روبير: قرنان من العلاقات الفرنسية العمانية (١٧٣٥-١٩٢٠م). ترجمة ناصر الدين سعيدوني، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، السعودية، المجلد الأول، ٢٠٠٥، ص ص ١١٢- ١١٣.

(١٧) محمد، إبراهيم عبد المجيد (دكتور): بريطانيا وسلطنة عمان وإلغاء تجارة الرقيق في القرن ١٩. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٠- ٢٣، ٢٧.

(١٨) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على، المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(١٩) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع ، ص ٣٠١.

(٢٠) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ٣٠١.

(٢١) أودوس، روبير: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢٢) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢٣) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ٣٠٣.

)24(–Gray, J.: History of Zanzibar. London, 1962, P. 273.

(٢٥) العقاد، صلاح؛ وجمال زكريا: زنجبار. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ طبع، ص ١١٢.

(٢٦) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٢٧) محمد، إبراهيم عبد المجيد (دكتور): بريطانيا وسلطنة عمان..، المرجع السابق، ص ص ١٠-٢٣، ٢٧.

(٢٨) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٢٩) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): المرجع السابق، ص ص ٨٩-٩٠.

(٣٠) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): نفس المرجع، ص ص ٨٩- ٩٠.

(٣١) الوسمي، خالد: الدبلوماسية الفرنسية وعمان في أواخر القرن التاسع عشر. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣٢، الرسالة ٣٥٨، الكويت، يونيو ٢٠١٢م، ص ٢١.

(٣٢) العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): المرجع السابق، ص ص ٨٩- ٩٠.

(٣٣) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٣٠٦- ٣٠٧.

(٣٤) محمد، إبراهيم عبد المجيد (دكتور)، بريطانيا وسلطنة عمان.. المرجع السابق، ص ص ٣٧-٣٩.

(٣٥) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص ٣٠٧- ٣٠٨.

(٣٦) الجبوري، إسماعيل محمد حسن: سياسة بريطانيا تجاه عمان (١٨٥٦- ١٨٩١م). جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٦١.

(٣٧) الجبوري، إسماعيل محمد حسن: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣٨) عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد: بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا. دورية كلية الآداب، جامعة الإمارات، العدد الأول، ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٣٩) عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ٢٦.

(٤٠) العقاد، صلاح (دكتور): التيارات السياسية في الخليج العربي. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٦٢.

(٤١) عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد (دكتور): المرجع السابق، ص ٢٦.

(٤٢) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية (١٧١٥-١٩٠٥م). بدون مكان نشر، ١٩٩٣، ص ١٦١.

(٤٣) ياغي، إسماعيل أحمد (دكتور): العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر. الدارة، مجلة ربع سنوية تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، السنة السادسة، أبريل ١٩٨١، ص ١٣٢.

(٤٤) الوسمي، خالد: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٤٥) الوسمي، خالد: نفس المرجع، ص ص ٣٧-٣٨.

(٤٦) اوتافي (Paull Ottavi): هو نائب القنصل الفرنسي في مسقط في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وللمزيد من المعلومات راجع: الوسمي، خالد: المرجع السابق، ص ص ٨-١١٤.

(٤٧) الوسمي، خالد: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٤٨) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ص٣٠٨-٣٠٩.

(٤٩) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ٣٠٩.

(٥٠) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ص ٣٠٩-٣١٠.

(٥١) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ص ٣١٠-٣١١.

(٥٢) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص٣١٢.

(٥٣) – Gray, J.: Op. Cit. PP. 256-257.

(٥٤) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: المرجع السابق، ص ٣١٢.

(٥٥) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ص ٣١٢-٣١٣.

(٥٦) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ص ٣١٣-٣١٤.

(٥٧) التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: نفس المرجع، ص ص ٣١٩- ٣٢١.

(٥٨) الجبوري، إسماعيل محمد حسن، المرجع السابق، ص ١٠٨.

)59(– Lyne, R. N.: Zanzibar in Contemporary times. London,1987, P. 64.

(٦٠) ياغى، إسماعيل أحمد: المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٦١) الجبوري، إسماعيل محمد حسن: المرجع السابق، ص ص ١٠٨- ١٠٩.

(٦٢) الجبوري، إسماعيل محمد حسن، نفس المرجع، ص ٦٠.

(٦٣) الجبوري: إسماعيل محمد حسن: نفس المرجع، ص ص ٦٠-٦١.

(٦٤) لاندن، روبرت جيران: عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً. ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، ١٩٨٩، ص ٢٤٥

)65(– Lorimer, J. G.: Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia. Vol. 1, Historical, Part, 11, Calcutta, 1915, PP. 2495-2497.

)66(–Philips, W.: Oman, A History. Beirut, 1971, P. 144.

(٦٧) الجبوري، إسماعيل محمد حسن: المرجع السابق، ص ١٠٧.

)68(– Harris, J. E.: The African presence in Asia. Evanston, 1971, P. 58.

)69(– Harris, J. E.: Ibid. P. 60.

(٧٠) مؤتمر بروكسل هو الذى دعا إليه ليوبولد الثاني ملك بلجيكا سنة ١٨٨٩م، تلبية لاقتراح الحكومة البريطانية، وحضره مندوبون عن سبع عشرة دولة، وقد صدقت على القانون بريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا وهى الدول الثلاث المعنية بمياه الخليج، وأنهى أعماله بإقرار قانون تم التصديق عليه في الثاني من يناير ١٨٩٢م ودخل إلى حيز التنفيذ

فعلاً في الثاني من أبريل عام ١٨٩٢م، وقد تقدمت فرنسا بتحفظات مهمة معينة فيما يختص بحق تفتيش السفن التي تحمل العلم الفرنسي بواسطة السفن الحربية الأجنبية، للمزيد من المعلومات راجع:

- الغزاوي، يحيي محمد طاهر: مؤتمر بروكسل ١٨٩٠م. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- Lorimer, J. G.: op. cit. P. 69.

(٧١) جرانميزون، كوليت لوكور: فرنسا وعمان والمحيط الهندي في القرنين ١٨، ١٩. ندوة العلاقات العمانية الفرنسية، ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٤م، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٩٤، ص ٦٩.

(٧٢) لافون، جاك: الجوانب القانونية للحماية الفرنسية لسفن صور الشراعية التي تحمل العلم الفرنسي. بحث منشور في "وقائع ندوة لمحات تاريخية وثقافية بين عمان وفرنسا"، تحت إشراف وزارة التراث القومي والثقافة وسفارة فرنسا بمسقط، الفترة ما بين ٣٠ و٣١ أكتوبر عام ١٩٩٤، جامعة السلطان قابوس، مسقط ١٩٩٤م، ص ص ٣٥- ٣٦.

(٧٣) – Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 60-61.

(٧٤) محمد، إبراهيم عبد المجيد (دكتور): مدغشقر وتجارة الرقيق في غرب المحيط الهندي (١٨١٠-١٨٩٦م). نشرة خاصة محكمة في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، عدد رقم ٧٩، يوليو ٢٠٠٧.

(٧٥) – Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 60-61.

(٧٦) لافون، جاك: المرجع السابق، ص ٣٥.

(77) – Ministry of Foreign Affairs, Paris, Correspondance Consulaire Muscat, new series, Vol. 35, PP. 86-87.

-هذه الوثيقة محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس وهي من الوثائق التي تعرف بالمراسلات القنصلية والتجارية لمسقط، سلسلة جديدة، وقد قام بجمعها وتحقيقها الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، تحت عنوان: الوثائق العربية العمانية= =في مراكز الأرشيف الفرنسية، جمع وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ص ٢٩٥- ٣٠٣.

(٧٨) لافون، جاك: المرجع السابق، ص ٣٦.

(79) –Lorimer, J. G.: Op. Cit. PP. 2497- 2498.

(٨٠) الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد: موسوعة عمان، الوثائق السرية. المجلد الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٠٦٧.

(٨١) الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد: المرجع السابق، ص ١٠٦٧.

(٨٢) الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد: نفس المرجع، ص ص ١٠٦٧–١٠٦٨.

(٨٣) الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد: نفس المرجع، ص ١٠٦٨.

(٨٤) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية. المرجع السابق، ص ص ١٦١–١٦٢.

(٨٥) الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد: المرجع السابق، ص ١٠٧٦.

(٨٦) لافون، جاك: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٨٧) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية. جمع وتحقيق، الطبعة الأولى، ص ص ٢٩٥–٢٩٧.

(٨٨) لافون، جاك: المرجع السابق، ص ص ٣٧–٣٨.

(89) – Aitchison, C. U.: A Collection of treaties, engagements and sanads relating to India and neighbouring Countries. Vol. XL. Part III, Archive Editions, Oxford, 1987, P. 28.

(٩٠) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): الوثائق العربية العمانية، المرجع السابق، ص ص ٢٩٧–٣٠٣.

(91) – Hailey, L.: Native Administration in the British African territories, Part II, Central African, Zanzibar. London, 1950, P. 5.

(٩٢) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): الوثائق العربية العمانية، المرجع السابق، ص ص ٣٠٠–٣٠١.

(93) – Hailey, L.: Op. cit. P. 5.

(٩٤) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(95) – Lyne, R. N.: Op. cit. PP. 176-178.

(96) – Lyne, R. N.: Ibid. P. 178.

(٩٧) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(98) – Lorimer, J. G.: Gazetteer.. Vol. 1, Op. Cit. P. 2512.

(99)- Lyne, R. N.: Op. Cit. P. 178.

(100)– Lorimer, J. G.: Op. Cit. PP. 2497-2498.

(101)– Lorimer, J. G.: Ibid. P. 2498.

(١٠٢) الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد: المرجع السابق، ص ٥٧.

(١٠٣) الوسمي، خالد: المرجع السابق، ص ص ٣٨– ٣٩.

(١٠٤) الوسمي، خالد: نفس المرجع، ص ٣٩.

(١٠٥) الوسمي، خالد: نفس المرجع، ص ٣٩.

(١٠٦) الوسمي، خالد: نفس المرجع، ص ص ٣٩– ٤٠.

(107) – Philips, W.: Op. Cit. P. 145.

- Whigham, H. J.: the Persian problem. New York, 1903, P. 21.

(١٠٨) – Waller, H.: the Last Journal of David Living Stone. Vol. 1, London, P. 6.

- Philips, W.: Op. Cit. P. 145.

(١٠٩) الوسمي، خالد: المرجع السابق، ص ٤٠.

)110(– Lorimer, J. G.: Op. Cit. PP. 2489-2498.

)111(–Lorimer, J. G.: Ibid. PP. 2498-2499.

)112(– Archives of the ministry of foreign Affairs, Paris, Correspondance consulaire et Commerciale, Mascat, Nouvelle, Vol. 26.

- هذه الوثيقة موجودة في كتاب سلطان بن محمد القاسمي: الوثائق العربية العمانية .... المرجع السابق، ص ٢٧١.

(١١٣) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية.. المرجع السابق، ص ١٦٣.

(١١٤) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية... نفس المرجع، ص ١٦٣.

(١١٥) الوسمي، خالد: المرجع السابق، ص ٤٠.

(١١٦) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية... المرجع السابق، ص ص ١٦٣-١٦٤.

)117(– Harris, J. E.: Op. Cit. PP. 61-62.

)118(– Aitchison, C. U.: A Collection of treaties, engagement, and sanads relating to India, and nieghbouring countries. Vol. XL. Part, III. Archive Editions, Oxford, 1987. PP. 280-281.

)119(– Aitchison, C. U.: Op. Cit. PP. 281- 282.

(١٢٠) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية، المرجع السابق، ص ص ١٦٥- ١٦٦.

(١٢١) الوسمي، خالد: المرجع السابق، ص ٤١.

)122(- Ministry of foreign Affairs, Paris, Correspondance consulaire Mascat, New Series, Vol, 28, Bouters Francies, Vol. 3, August, 1900-December 1902. P. 5.

- هذه الوثيقة موجودة في كتاب سلطان بن محمد القاسمي (دكتور): الوثائق العربية العمانية .... المرجع السابق، ص ٢٧٥.

)123(- Ministry of foreign Affairs, Paris, Correspondance consulaire Mascat, New Series, Vol, 35, PP. 86-87.

- هذه الوثيقة موجودة في كتاب سلطان بن محمد القاسمي (دكتور): الوثائق العربية العمانية .... المرجع السابق، ص ص ٢٩٥- ٢٩٦.

(١٢٤) –لافون، جاك: المرجع السابق، ص ٣٥.

- في الأول من يناير ١٨٩٢م صدقت فرنسا على الوثيقة العامة لمؤتمر بروكسل الصادرة في الثاني من يوليو سنة ١٨٩٠م والمتعلقة بإلغاء تجارة الرقيق، وتتضمن تلك الوثيقة مادة (هي المادة ٣٢) تتعلق بالامتياز الذى تمنحه القوى الموقعة على الوثيقة برفع علمها ومن بين تلك الشروط المنظمة لهذا الامتياز شرط يقضى بأن يكون مالكو أو

أصحاب السفن من بين رعايا القوى التي يطلبون رفع علمها أو من بين المتمتعين بحمايتها، ومفهوم المتمتعين بالحماية هذا هو الذى قامت هيئة التحكيم بتعريفه بشكل لا يمت بصلة للمفهوم الواسع الذى كانت تتعامل به السلطات الفرنسية حتى ذلك الحين، وقياساً على ذلك طبقت المحكمة على العمانيين المتمتعين بالحماية نفس المفهوم المقرر بموجب القانون العثماني الصادر عام ١٨٦٣م، والذى يجعل الحماية القائمة على امتيازات أجنبية قاصرة على الرعايا المسيحيين، ومن بين هذه الامتيازات تلك الموقعة في القرن ١٦ بين ملك فرنسا والسلطان سليمان المشرع، وعلى العكس من ذلك فلا يمكن لمواطن مسلم الحصول على حق الحماية، للمزيد راجع:

- لافون، جاك: المرجع السابق، ص ص ٣٧- ٣٨.

(125)-Aitchison, C. U.: A Collection of treaties,.. Vol. XL. Part, III. Archive Editions, Op. Cit., 1987. P.282.

(١٢٦) القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): الوثائق العربية العمانية، المرجع السابق، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

(١٢٧) - Ministry of foreign Affairs, Paris, Correspondance consulaire Mascat, New Series, Vol, 35, PP. 86-87.

- هذه الوثيقة موجودة في كتاب سلطان بن محمد القاسمي (دكتور): الوثائق العربية العمانية .... المرجع السابق، ص ص ٢٩٥- ٢٩٦.

(١٢٨) أودوس، روبير: المرجع السابق، ص ١٢٦.

- الحارثى، محمد بن عبد الله بن حمد: المرجع السابق، ص ص ٥٧-٥٨.

(129)- Ministry of foreign Affairs, Paris, Correspondance consulaire Mascat, New Series, Vol, 35, P.87.

- هذه الوثيقة موجودة في كتاب سلطان بن محمد القاسمي (دكتور): الوثائق العربية العمانية .... المرجع السابق، ص ص ٢٩٥- ٢٩٦.

(١٣٠) الجبوري، إسماعيل محمد حسن: المرجع السابق، ص ٦١.

المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق:

الوثائق العربية:

الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد: موسوعة عمان، الوثائق السرية. المجلد الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية. جمع وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

الوثائق الأجنبية:

Aitchison, C. U.: A Collection of treaties, engagements and sanads relating to India and neighbouring Countries, Vol. XL. Part III, Archive Editions, Oxford, 1987.

Archives of the ministry of foreign Affairs, Paris, Correspondance consulaire et Commerciale, Mascat, Nouvelle, Vol. 26.

Ministry of Foreign Affairs, Paris, Correspondance Consulaire, Muscat, new series, Vol. 35.

Ministry of foreign Affairs, Paris, Correspondance consulaire, Mascat, New Series, Vol, 28, Boutres Francies, Vol. 3, August, 1900-December 1902.

ثانياً- المراجع:

المراجع العربية والمعربة:

العقاد، صلاح (دكتور): التيارات السياسية في الخليج العربي. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.

العقاد، صلاح؛ وجمال زكريا: زنجبار. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ طبع.

القاسمي، سلطان بن محمد (دكتور): العلاقات العمانية الفرنسية (١٧١٥-١٩٠٥م). بدون مكان نشر، ١٩٩٣.

لاندن، روبرت جيران: عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً. ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، ١٩٨٩.

محمد، إبراهيم عبد المجيد (دكتور): بريطانيا وسلطنة عمان وإلغاء تجارة الرقيق في القرن ١٩. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦.

المراجع الأجنبية:

Gray, J.: History of Zanzibar. London, 1962.

Hailey, L.: Native Administration in the British African territories, Part II, Central African, Zanzibar. London, 1950.

Harris, J. E.: The African presence in Asia. Evanston, 1971.

Lorimer, J. G.: Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia. Vol. 1, Historical, Part, 11, Calcutta, 1915.

Lyne, R. N.: Zanzibar in Contemporary times. London,1987.

Philips, W.: Oman, A History. Beirut, 1971.

Waller, H.: the Last Journal of David Living Stone. Vol. 1, London, N.d.

Whigham, H. J.: the Persian problem. New York, 1903.

ثالثاً- الدوريات العربية:

أودوس، روبير: قرنان من العلاقات الفرنسية العمانية (١٧٣٥-١٩٢٠م). ترجمة ناصر الدين سعيدوني، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، السعودية، المجلد الأول، ٢٠٠٥.

خليل، أسمهان مصطفى توفيق (دكتوره): دور عمان في الصراع الأنجلو فرنسي في الشرق (١٧٩٨-١٨١٠). مجلة الشرق الأوسط، مركز

بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٣٩، سبتمبر ٢٠١٦م.

الزيدي، سلمان لفته: علاقات عمان مع القوى الأوروبية في عهد سلطان بن أحمد (١٧٩٣-١٨٠٤). الوثيقة، البحرين، مجلد ١٧، العدد ٣٤، يوليو ١٩٩٨.

عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد: بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا. دورية كلية الآداب، جامعة الإمارات، العدد الأول، ١٩٨٥.

العثمان، باسمة عبد العزيز (دكتوره): العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦). مجلة التربية والعلم، المجلد ٢٠، العدد الأول ، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

محمد، إبراهيم عبد المجيد (دكتور): مدغشقر وتجارة الرقيق في غرب المحيط الهندي (١٨١٠-١٨٩٦م). نشرة خاصة محكمة في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، عدد رقم ٧٩، يوليو ٢٠٠٧.

الوسمي، خالد: الدبلوماسية الفرنسية وعمان في أواخر القرن التاسع عشر. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣٢، الرسالة ٣٥٨، الكويت، يونيو ٢٠١٢م.

ياغي، إسماعيل أحمد (دكتور): العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر. الدارة، مجلة ربع سنوية تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، السنة السادسة، أبريل ١٩٨١.

رابعاً- الرسائل العربية:

التركي، عبد الله بن إبراهيم بن على: تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها (١٨٢٢-١٩٠٥). رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جـ١، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠.

الجبوري، إسماعيل محمد حسن: سياسة بريطانيا تجاه عمان (١٨٥٦-١٨٩١م). جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

الغزاوي، يحيي محمد طاهر: مؤتمر بروكسل ١٨٩٠م. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

خامساً- الندوات والمؤتمرات:

جرانميزون، كوليت لوكور: فرنسا وعمان والمحيط الهندي في القرنين ١٨، ١٩. ندوة العلاقات العمانية الفرنسية، ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٤م، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٩٤.

لافون، جاك: الجوانب القانونية للحماية الفرنسية لسفن صور الشراعية التي تحمل العلم الفرنسي. بحث منشور في "وقائع ندوة لمحات تاريخية وثقافية بين عمان وفرنسا"، تحت إشراف وزارة التراث القومي والثقافة وسفارة فرنسا بمسقط، الفترة ما بين ٣٠ و ٣١ أكتوبر عام ١٩٩٤، جامعة السلطان قابوس، مسقط ١٩٩٤م